جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

القيمة القانونية الدولية لمعاهدة - وستفاليا-

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي العام

إعداد الطالب :
- ذيب جمال
- مجاهدي جابر

إشراف الأستاذ:
-د. بن الاخضر محمد

لجنة المناقشة

-د/أ. معيزة عيسى	رئيسا
-د/أ. بن الاخضر محمد	مقررا
-د/أ. غربي علي	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

M071/191639033603/191639033559

مقدمـــة:

تتفق جميع المصادر أولية منها كانت أم ثانوية للقانون الدولي العام، على احتلال المعاهدات من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والتي مفادها أن المحكمة المذكورة في حال فصلها أو إبداء رأيها حيال النزاع المرفوع إليها تطبق أولا الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي تصلح قواعد معترفا بها صراحة من جانب الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون وأحكام الحاكم ومذاهب كبار الفقهاء وقواعد العدالة[1].

فلقد لعبت المعاهدات الدولية عبر مختلف أطوار القانون الدولي دورا حاسما وهاما في إيجاد القواعد القانونية الدولية، ويتضح جليا من المعاهدات الدولية من دور بارز في هيكلة النظام القانوني الدولي، وما أصبحت تكتسبه من أهمية بالغة حاليا وسابقا في العلاقات الدولية وبشكل مضطرد ومتزايد في الفقه والقضاء الدوليين، كما تأكد ذلك الممارسات الدولية.

فعلى صعيد العلاقات الدولية تعتبر المعاهدات من أهم مصادر القانون الدولي وأحسن الوسائل للارتباط القانوني فيما بين الشعوب من جهة في التعاون والتعارف للعلاقات، ومن جهة أخرى معظم النزاعات الدولية تتصف في مجملها ببطلان وتفسير للاتفاقيات الدولية[2].

يتأكد بهذا تقادم الأفكار التي كانت سائدة والتي منحت العرف الدور الأساسي ووضعته على رأس القواعد المكونة للقانون الدولي عبر مختلف تحليلاته المتميزة تبعا لتطورات المجتمع الدولي من حيث طبيعته ومكوناته لتحل محل المعاهدات الدولية كأداة رئيسية.

فقد أصبحت المعاهدات التي تربط الدول فيما بينها تعد بعشرات الآلاف وتمس مختلف مناحي الحياة الدولية وتغطي كافة أنواع النشاط الإنساني الدولي، خاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي مما حتم ضرورة الاعتراف بأهمية المعاهدات وتصدرها لكافة المصادر الأخرى للقانون الدولي، فأصبحت قواعدها ونصوصها تكون القسم الأعظم من القانون الدولي الوضعي

[1] أنظر المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] محمد بوسلطان، فعاليات المعاهدات الدولية وإنهاء إجراءات من النزاعات الدولية المتعلقة بذلك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2020، ص 10.

الساري المفعول، بالنظر لتلاؤمها مع الواقع الدولي وتصوراته لها لمسألة الاتفاق هي أهمية باعتباره الأداة الأساسية والهامة لتسوية كل الأحوال والمشاكل الدولية.

ومن العوامل التي ساعدت ازدياد أهمية المعاهدات وجعلتها اليوم أهم وسيلة لخلق قواعد القانون الدولي، أنها في شكل مكتوب تتميز بالدقة والتحديد إذا ما قورنت بالعرف وبباقي المصادر الأخرى، مما يؤدي إلى الثقة واليقين في مضمونها القانوني[3].

أما بالنسبة للعلاقات الدولية فبعد انهيار التحكم الاقتصادي في أوروبا وذلك في العصور الوسطى ظهرت الدول القومية الحديثة بمميزاتها على خريطة أوروبا حتى عام 1500م إلا الولايات الألمانية وبعض إقليم إيطاليا الشمالية ظلت خاضعة للإمبراطور وتقاسمها مع بابا الكنيسة الكاثوليكية، وهنا تداعى السلام في أوروبا وتقسمت مظاهر الاستقرار ودخلت أوروبا في تصادم ديني بين الكاثوليكية والبروتستانتية في شكل حرب الثلاثين (30) عاما (1618م–1648م) دون أن تفلح الجهود المضنية في إيقافها، إلى أن تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة (وستفاليا) 1648م وهي التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الجديد[4].

إن التعرض بالدراسة لمعاهدة (وستفاليا) 1648م والبحث في قيمتها القانونية المتمثلة في إرساء مبادئ القانون الدولي أو ما اصطلح عليه بالقانون الدولي التقليدي، يستدعي حتما ومن باب عرض لمدى أهمية موضوع الدراسة أولا وبادئ ذي بدء، التطرق ولو بإيجاز لأهمية معاهدات السلام الدولية ولمدى فاعلية الدور الذي لعبته في إثراء قواعد القانون الدولي، ولتنظيم العلاقات الدولية وبالتالي إرساء السلم والأمن الدوليين.

ومنه يصبح على كل من يهتم بالشأن الدولي وإن لم نقل العالمي وبالأخص الباحثين والأكاديميين ولاسيما القانونيين منهم ضرورة الخوض في مثل هذه المواضيع القانونية الدولية، ولذلك وسعيا للاستيفاء والاستفادة قدر الإمكان من الأحداث والوقائع التي أسهمت في حل الإشكالات القانونية في الماضي والتي كان لها الأثر على ما هو واقع آنيا، وكذا للتمكن من تفادي ما قد يستجد في الشأن القانوني الدولي فيما يخص المشكلات والأزمات على الصعيد

[3] محمد مجدي مرجان، آثار المعاهدات بالنسبة للدول الغير أطراف، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص 15.

[4] عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، دار النسيم، لبنان، بيروت 1992، ص 16.

الدولي بالنظر للفائدة القيِّمة للأبحاث والدراسات وما تقدمه من حلول لانتكاسات المجتمع ومحاولة استدراكها ومشاركتها الفعالة في تقدم المجتمع ورقيه وازدهاره.

وقد تم اختيار هذا الموضوع لقناعة ذاتية لأن هذا الموضوع وإن كان يحمل جوانب لوقائع قانونية بطبيعتها وأخرى سياسية قد حدثت في زمن الماضي وذات طابع تاريخي، إلا أنه مازال يشكل الأرضية القانونية لمبادئ وقواعد القانون الدولي (الكلاسيكي) أو التقليدي والذي يتبلور تدريجيا ليصبح في شكل القانون الدولي العام حاليا، والذي أخذ بالتطور وفقا لما طرأ من مستجدات على صعيد العلاقات الدولية والساحة الدولية قاطبة.

ولم يكن أبدا الخوض في هذا المجال للدراسة أي لهذا الموضوع وهو موضوع القيمة القانونية لمعاهدة وستفاليا بالأمر الهين والمسار السهل، نظرا لأسباب ندرة الدراسات السابقة له بالعمق المطلوب وأنها تكاد تعد على الأصابع وذلك في نطاقها الواسع والذي يمكن للباحث أو الطالب الاستفادة منها، وإن وجدت فإنها تتناول الموضوع بصفة جزئية محدودة جدا بالإضافة إلى ما يحيط بموضوع هذه الدراسة وما يغلب عليها من الجوانب السياسية أو ما يتعلق بتوازن القوى والمواقف الجيوسياسية أو ما يرتبط باستراتيجية ومصالح الدول المتضاربة إلى الجانب القانوني للموضوع مما يجعل هذه المهمة تصبح مضنية وصعبة ناهيك عن الظروف الذاتية والتي تكاد توجد في كل مسيرة أي باحث أو أكاديمي بدءا من ندرة المصادر والمراجع، إلى ما يتعلق بعامل الوقت وغيرها من عوامل تكاد تشكل عائقا كبيرا للباحث، إلا أنه وبفضل الله عزوجل منذ بداية اختيار الموضوع تمكنا من إخراج هذا العمل المتواضع.

وبالنظر إلى أهمية الموضوع الذاتية والعلمية والعملية المشار إليها آنفا، فإنه يمكن القول أن محاولة التصدي لدراسة معاهدة وستفاليا من حيث قيمتها القانونية قد يجعل من هذه المحاولة اللبنة الأولى في مجال هذه الدراسات القانونية من الجانب التحليلي، وذو أهمية بالغة لطرح واقع المجتمع الدولي باعتباره قد كان لهذه المعاهدة الدور الأساسي في رسم خريطة أوروبا من جديد منذ سنة 1648م وهو العصر الحديث والذي كان زمن تبلور القانون الدولي العام.

ومن هذا المنطلق وكون الموضوع متعلقا بأحداث تعاقبت عليها عبر زمن الماضي، ولازال لها صدى في الوقت الراهن ويتجلى في المجال السياسي والقانوني، ويعتبر حادثة قانونية بالدرجة الأولى تضرب بجذورها في أعماق العلاقات الدولية، وفيما يترتب عنها من مبادئ وقواعد

للقانون الدولي فقد استدعى ذلك وأوجب أن يتم انتهاج خلال هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي كمنهج بحثي فعال يجعل من موضوع الدراسة محاولة لإيجاد مدخل لفهم التحولات الحاصلة في المجتمع الدولي.

وباعتبار أن تلك التحولات قد امتدت تبعاتها وآثارها الناتجة عن صلح وستفاليا إلى أن تعدت الحيز الجغرافي لقارة أوروبا، وأصبحت تشكل حجر الزاوية في كافة التفاعلات والممارسات الدولية من حيث تنظيمها لمبادئ كانت ولازالت تشكل ركائز لقانون الدولي.

ومنه ومحاولة للإحاطة بالموضوع وبكل ما دار في فلك معاهدة وستفاليا وقيمتها القانونية تم اقتراح طرح الإشكالية الآتية:

ماالأطر العامة لمعاهدة وستفاليا؟ وفيما تمثلت مضامينها وأثرها على قواعد القانون الدولي؟

ولمحاولة الإحاطة بكل ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة اقترحت الخطة التالية:

الفصل الأول: الأطر العامة لانعقاد معاهدة وستفاليا.

المبحث الأول: مفهوم معاهدة وستفاليا والظروف الممهدة لانعقادها.

المطلب الأول: مفهوم معاهدة وستفاليا (المعنى اللغوي والاصطلاحي والموقع).

المطلب الثاني: الظروف الممهدة لانعقاد الصلح.

المبحث الثاني: أسباب الصلح والتحضيرات السابقة له.

المطلب الأول: أسباب انعقاد معاهدة وستفاليا.

المطلب الثاني: التحضيرات السابقة له.

الفصل الثاني: مضامين معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء قواعد القانون الدولي.

المبحث الأول: مشتملات معاهدة وستفاليا.

المطلب الأول: وضع القواعد الحاكمة قبل مؤتمر فيينا.

المطلب الثاني: مبادئ معاهدة وستفاليا.

المبحث الثاني: نتائج معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء قواعد القانون الدولي.

المطلب الأول: نتائج معاهدة وستفاليا.

المطلب الثاني: أثر معاهدة وستفاليا في إثراء قواعد القانون الدولي.

الفصل الأول: الأطر العامة لانعقاد معاهدة وستفاليا.

تمهيـد

عرفت العلاقات بين الدول وأشخاص المجتمع الدولي منذ مر العصور تغييرا وتطورا مستمرا على مستوى الأفكار والثقافات بحيث مس هذا التغيير والتطور أيضا القواعد المنظمة لهذه العلاقات، ولم يكن في الحقيقة التطور الحاصل في القانون عامة مقتصرا على القواعد التي تنظم الروابط بين الأفراد بل تعداها إلى تلك القواعد التي تحدد وتنظم سياسات وعلاقات أشخاص المجتمع الدولي، ولقد كانت مرحلة العصور الوسطى من بين المراحل التاريخية التي شهدت عدة أحداث متعاقبة وتطورت فكانت لها تبعات كثيرة، تمثلت في جملة من التحولات على كافة المستويات منها السياسية والقانونية، وفيما يخص هذا الجانب الأخير والمتعلق بموضوع دراسة (القيمة القانونية لمعاهدة وستفاليا) فيمكن القول أنه ما كان يتعلق من هذه الأحداث وتطوراتها وتبعاتها بموضوع الدراسة قد كان له دور فعال ومهم في إقرار القواعد الضابطة والمنظمة لروابط مختلف أشخاص المجتمع الدولي.

فقد كان لأبرز الأحداث السياسية والقانونية ومنها (صلح وستفاليا 1648م) الدور الأساسي والأثر البالغ في إنهاء حرب الثلاثين عاما (1618م – 1648م) بسبب النزاع المذهبي والذي امتد لعقود، كان ينخر القارة الأوروبية وجعلها تعيش ما سمي بـ (المرحلة المظلمة) من تاريخ أوروبا، فتوارت هذه الأخيرة عن ركب التقدم والتنمية بفعل ما عاشته من تخلف جراء ويلات الحرب والدمار وتبعاتها، وجاء صلح وستفاليا لعام 1648م ليضع حدا لتلك المآسي والحروب، كما كان هذا الصلح الخطوة الأولى في طريق إرساء مبادئ جديدة تحكم العلاقات الدولية، وشكل أساسا قانونيا لقواعد القانون الدولي التقليدي في ذلك الوقت وصولا إلى مؤتمر فيينا (1814م – 1815م) والذي تم من خلاله إرساء نظام توازن القوى الأوروبية وكان له الدور البالغ الأثر في إعادة رسم خريطة القارة الأوروبية ووضع حد للصراعات والنزاعات التي كانت دائرة بين كياناتها، وبعد اندلاع الثورة الفرنسية تم وضع هذه المبادئ الجديدة وتم التأكيد عليها خلال معاهدة وستفاليا التي كانت الدول الأوروبية قد أخذت بها طوال تلك الفترة وكانت تنظم العلاقات بين هذه الدول[5].

[5]عصام عبد المنعم البدري – عبد الله أحمد السيد، معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء قواعد القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات.

وفي موضوع دراسة صلح وستفاليا وما انبثق عنه أي معاهدة السلام وستفاليا 1648م وقيمتها القانونية، وباعتبارها جزئية دقيقة من جزئيات القانون الدولي العام فإن دراستها من حيث الزاوية القانونية تجعلنا نقف اليوم بالذاكرة عند محطة استثنائية في مسار معاهدات السلام الدولية والتي يتجاوز تأثيرها مجرد وضع نهاية لحروب مأساوية، لتصبح أول اتفاقية دبلوماسية يعرفها العالم في العصر الحديث، فقد تم في ذلك اليوم من عام 1648م توقيع الصلح الذي أنهى حروب الثلاثين عاما في أوروبا ورسم خارطة جديدة لولادة أوروبا عصرية مؤلفة من دول ذات سيادة، فتم إقرار هذا المبدأ وكان أول مكسب لهذه المعاهدة وارتبط هذا المبدأ بإقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ليتجسد في العلاقات الدولية فيما بعد حتى تم النص عليه صراحة في ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية 1945م، بالإضافة إلى إقرار مبدأ (الولاء القومي) والذي يعني ولاء الأفراد والشعوب لدولهم وليس للكنيسة بحيث اعتبر هذا المبدأ بمثابة فصل بين الدين والدولة وعلى أنه أفضل حل لمنع نشوب حروب دينية من جديد.

وإن كانت بعض الأطراف في هذا الصلح قد استفادت من إبرام هذه المعاهدة على حساب أطراف أخرى، كفرنسا التي أصبحت قوة عظمى فيما حازت هولندا وسويسرا على استقلالها، في المقابل انعكست أغلب سلبيات المعاهدة على المقاطعات الألمانية والتي دمرت الحروب العديد منها وساهمت في تشتيتها وأصبحت تحت قيادة حكام أجانب، فقد كانت معاهدة وستفاليا الفصل البارز في تاريخ أوروبا المعاصر ونقطة انطلاق هامة في مسار القانون الدولي العام.

المبحث الأول: مفهوم معاهدة وستفاليا والظروف الممهدة لانعقادها.

المطلب الأول: مفهوم معاهدة وستفاليا.

المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة معاهدة:

جاء تعريف كلمة معاهدة في معجم المعاني الجامع (معجم عربي – عربي) أن كلمة معاهدة مشتقة من استعهد وهي فعل ويقال استعهد الرجل صاحبه بمعنى اشترط عليه وكتب عليه ويقال اعتهده(فعل) أي تفقده وتردد إليه ليجدد العهد.

وتعهد (فعل) يتعهد، تعهدا، فيقال تعهده بالرعاية أو تعهد أملاكه أي تردد عليها وأصلحها، وتعهد بدفع الكمبيالة أخذ على نفسه عهدا بالدفع والسداد ومنه وقع تعهدا بدفع دينه، وتعاهد على كذا، يتعاهد تعاهدا فهو متعاهد أي (تحالفا).

والتعاهد (اسم) من مصدر تعاهدا فالمعاهدة: هي التزام كل واحد من الأطراف بما هو عليه[6].

وبالتدقيق في مادة (عهد) ومشتقاتها في معجم اللغة العربية، نجد أنها في الغالب تستخدم بمعنى المواثيق التي توثق بين الأشخاص، من اتفاقات وعقود وعهود وغيرها، وما يتعهد به من طرف لطرف آخر أي ما يتواصى به أطراف المعاهدة، سواء كانت موثقة بالكتابة أو ما شابهها وهي أيضا ما نجده في معنى الأمان الذي يعطى للغير فيقال أعطى فلان عهدا إلى فلان أي آمنه على نفسه وأهله.

ولكن الغالب في إطلاق الكلمة دون قرينة لغوية، أخرى تحدد المعنى فإن اللفظ ينصرف إلى ما اتفق عليه الطرفان أو أطراف الميثاق.

المعنى اللغوي والاصطلاحي لمعاهدة وستفاليا:

إن معنى كلمة وستفاليا وهو لفظ ألماني (westfalen) والذي يعني (فاليا الغربية)، وهو يدل على مقاطعة ألمانية كانت مستقلة ذاتيا ضمن إطار دولة بروسيا، وقد ظهر اسم (وستفالاي westphali) لأول مرة في عام 775م في مخطوطة تعود إلى الإمبراطورية الفرنجية كتسمية لجزء من قبيلة (السكسون) القاطنة إلى غرب من نهر (فيزر)، وأطلق السكسون القدماء اسم وستفاليا (فاليا الغربية) على الجزء الغربي من الأراضي المرتبطة بمنطقة فاليا، واسم (إنفرن)

[6] معجم المعاني الجامع http://www.almaany.com

على المناطق الوسطى نسبة إلى سكان (الأنفوريون) والمناطق الشرقية باسم (استفاليا – فاليا الشرقية)، وقد ظهر اسم (فلها) أو بالألمانية (falah) والذي يعني الحقل أو الأرض المسطحة المنخفضة[7].

وقد أصبح لاسم وستفاليا مغزى سياسي بدءا من عام 1076م، حينما اشترك الوستفاليون والسكسون في انتفاضة ضد (هانريش الرابع1178 –1180) والذي أجبر على التنازل عن سيادته من الأجزاء الغربية السكسونية لصالح رئيس أسقفية كولونيا عقابا على التمرد ضد الامبراطور (فريديريك الأول) ببروسيا، ومنذ ذلك الوقت حمل أسقف كولونيا لقب أمير وستفاليا[8].

تعريف معاهدة وستفاليا:

إن معاهدة وستفاليا أو صلح وستفاليا وهو ما يطلق عليه عادة اسم سلام وستفاليا بالإنجليزية (peace of westfalia) تعبيرا عن معاهدتي السلام اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي أوسنابروك (osnabruk) الملقبة بمدينة السلام فيما بعد، ومدينة مونيستر (munster) في مقاطعة وستفاليا الألمانية، وقد تم التوقيع على هاتين المعاهدتين في يومي 15 ماي و24 أكتوبر من عام 1648م وقد حررت الاتفاقيتان باللغة الفرنسية.

وأنهت هاتان المعاهدتان حرب الثلاثين عاما التي دارت رحاها في أوروبا، فكانت ألمانيا بحدودها ما قبل الحرب العالمية الأولى (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) مسرحا لها، وكذلك وضعت حدا لحرب الثمانين عاما بين إسبانيا والمقاطعات السبع المنخفضة المتحدة، وهي ما أصبحت تسمى فيما بعد هولندا.

وقد تم توقيع هاته المعاهدة بين مندوبين عن كل من الامبراطور الروماني آنذاك (فرديناند الثالث) الذي حكم الفترة الممتدة من 1637م إلى 1657م من آل هاسبروغ وممالك فرنسا وإسبانيا والسويد وجمهورية هولندا والإمارات الكاثوليكية والبروتستانتية التابعة لإمبراطورية الرومانية المقدسة، فاعتبر صلح وستفاليا أول اتفاقية دبلوماسية في العصر الحديث وقد أرسى

[7] عدي محسن غافل، صلح وستفاليا وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوروبا، كلية العلوم السياسية، جامعة كربلاء، العراق، ص 100.

[8] Ibid.p3236/http :abu.edu.iq

نظاما جديدا في أوروبا الوسطى والغربية مبنيا على مبدأ سيادة الدول، وأصبحت مقررات هذا الصلح جزءا من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة، كما تعتبر غالبا اتفاقية (البرينيه) الموقعة عام 1659م بين فرنسا وإسبانيا جزءا متمما للاتفاقية العامة المعروفة بصلح أو معاهدة وستفاليا[9].

الموقع (إبرام معاهدة وستفاليا):

مقاطعة وستفاليا بالألمانية (westfalen) هي إقليم بروسي سابق في ألمانيا، يعرف أيضا بتسمية وستفاليا، وهي كما سبق ذكره تعبر عن السهل الغربي الذي يقع في غرب هولندا[10].

وتقدر مساحتها بحوالي 21.427 كم^2، وتنتمي نسبة إلى لغتها وتقاليدها وأسلوب العمارة التقليدي إلى شمال غرب ألمانيا ومن أهم مدنها دورتموند، بوخوم، بيليفيد، مونيستر، غلوبكروس، أوسنابروك[11].

وكانت مقاطعة وستفاليا تابعة في السابق لدوقية سكسونيا، وفي أواخر القرن الثاني عشر ميلادي أطلق اسم وستفاليا على منطقة كان يحكمها رئيس أسقفية كولونيا، وقد حصلت بروسيا على سيادة المنطقة في مؤتمر (فيين) عام 1814م-1815م، وفي عام 1946م أصبحت وستفاليا جزءا من جمهورية ألمانيا لشمال الراين (nordrhien) وهي إحدى ولايات ألمانيا السادسة عشر والأكبر من حيث عدد السكان والبالغ أكثر من 17 مليون نسمة، وهي أيضا أربع أكبر ولايات ألمانيا مساحة، ويحد منطقة شمال الراين وستفالن،ومن الغرب هولندا وبلجيكا، ومن الجنوب رانتيلاند بلاتينيات، ومن الشرق والشمال هوسن وسكسونيا السفلى إلى نهر الرور ونهر الراين اللذان يمران بهم، وتنقسم الولاية إلى خمسة محافظات و ثلاثة وعشرون قضاءا حضريا وواحد وثلاثون قضاءا ريفيا، كما تضم المحافظات الخمس لولاية شمال الراين وستفاليا وهي: أوسنابروك، دورتموند، ديسلدورف، كولونيا، مونيستر وهي أهم المدن بمقاطعة وستفاليا[12].

---

[9] صلح وستفاليا. http:// www.ar.wikipedia.org

[10] وستفاليا http://www.marefa.org/index.php

[11] شمال الراين، وستفاليا http:// www.ar.wikipedia.org

[12] شمال الراين، وستفاليا، المرجع السابق. http:// www.ar.wikipedia.org

ومازالت وستفاليا تشكل إقليما تاريخيا بدون أي صبغة سياسية للاسم بمفرده، لكنه يدخل إضافة إلى اسم ولاية شمال الراين ضمن تركيبة اسم الرابطة الإقليمية وستفاليا (ليبيه) بالألمانية (landschftsverbandwestfalenlippe)المعنية برعاية التراث الثقافي والاجتماعي والتاريخي[13].

ومما تقدم نلاحظ الأهمية الكبرى التي تتمتع بها مقاطعة وستفاليا بالنسبة للمدن الألمانية والتي تم اختيارها لتكون مكانا لعقد هذا الصلح الذي حمل اسمها (صلح وستفاليا)، إذ أجمعت كل الأطراف المتنازعة على التوافق عليه ومن ثمة التوقيع على بنود هذا الصلح ووقف إراقة الدماء بفعل الحروب، وتم نقل أوروبا إلى مرحلة جديدة، إلا أنه قبل توقيع هذا الصلح وعملية إبرامه كانت هناك عدة ظروف ممهدة.

[13] وستفاليا، المرجع السابق. http://www.marefa.org/index.php

المطلب الثاني: الظروف الممهدة لمعاهدة وستفاليا.

الأوضاع في أوروبا قبل صلح وستفاليا:

لقد حفل القرن 17م بالعديد من الوقائع والأزمات في العلاقات الدولية كان من أبرزها المنافسة الشديدة بين الدول ذات المصالح المختلفة والمتضاربة في القارة الأوروبية وكان أهم الأحداث في تلك الحقبة الزمنية هي الأوضاع السائدة في أوروبا قبل صلح وستفاليا، حيث ظلت أوروبا طيلة القرون الوسطى تعيش في ظلام وتخلف، وتفشٍ للأمراض وزيادة في حدة الصراعات بين مختلف كياناتها على إثر انهيار الإمبراطورية الرومانية العظمى، والتي حكمت أوروبا والعديد من بلدان العالم لسنوات عديدة، فكانت أوروبا في عزلة واستقرار إلى حد ما، تحت سيطرة ما كان يسمى بالإمبراطورية المسيحية الرومانية، وبعد انقسام هذه الأخيرة عام 1054م إلى الإمبراطورية الشرقية البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية البيزنطية وإلى الإمبراطورية الغربية وعاصمتها روما وسقوط هذه الإمبراطورية، دخلت أوروبا في حالة من الفوضى والصراعات بين المماليك فعرف القرن 17م العديد من المشاكل والنزاعات بين دول أوروبا، واتسمت هاته الفترة الزمنية بسواد النظام الإقطاعي وسيطرة الكنيسة على شتى مجالات الحياة في أوروبا، وضعف وتفكك الدول نتيجة الخلافات التي كان منها السياسي والديني، حيث ظهرت حركات جديدة تدعوا للإصلاح الديني والتطور الفكري كنتيجة للثورة العلمية التي بدأت ملامحها تظهر في أوروبا، مما أدى إلى نشوء العديد من المذاهب منها حركة التطور التي قادها أبناء الكنيسة البروتستانتية الكالفانية والذين شكلوا ماسموه الاتحاد البروتستانتي عام 1608م، للدفاع عن مصالح البروتستانت في مواجهة الكنيسة الكاثوليكية، هذه الأخيرة التي شكلت بدورها الاتحاد الكاثوليكي عام 1609م، الأمر الذي دفع بإسبانيا للانضمام إليه مدعية حمايتها للكاثوليك وهذا فضلا عما قام به الامبراطور (فرديناند الثاني) من محاربة واضطهاد للبروتستانت، كونه كان كاثوليكيا متعصبا فعمل على مضايقتهم في الكثير من المدن[14].

وفي بداية اندلاع هذا الصراع داخل الولايات الألمانية والذي سرعان ما توسع ليشمل باقي أجزاء القارة الأوروبية نتيجة لانضمام العديد من الدول للكنيسة الكاثوليكية باعتبارها خليفة للإمبراطورية الرومانية العظمى، ومع مطلع القرن 17م ازدادت حدة الصراعات مما أدى إلى

[14]محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و20، دار الأمين للنشر والطباعة، القاهرة، 2002، ص 39 و40.

نشوب حرب ما يعرف بحرب الثلاثين عاما بين أبناء الكنيستين في الفترة الممتدة مابين (1618م – 1648م)، تلك الحرب التي اتسمت بالطابع الديني في بدايتها ثم تحول الصراع من بين الأمراء بعضهم البعض إلى صراع على الحكم، فاستمرت هذه الحرب مدة الثلاثين عاما حصدت خلالها ملايينا من الأرواح، وانتشرت المجاعات وتفشت الأمراض وعاشت أوروبا في هذه الفترة تتخبط في سلسلة من الصراعات الدموية والتخلف والظلام حتى أطلق عليها الفترة المظلمة[15].

فقد كانت أسرة هاسبورغ (hasporic) تحكم في النمسا وبوهيميا وهنغاريا فضلا عن عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي أخذت في ذلك الوقت بالضعف وفقدت الكثير من عظمتها وقوتها تدريجيا، وكانت تلك الأسرة الطرف الأكبر في إثارة حرب الثلاثين عاما وجعلت الأراضي الألمانية مسرحا لأحداثها مما دفع الدول الأخرى بالتخندق ضدها[16].

وفشل صلح (أوجيزبرج) الموقع في 1555م في إرضاء الكاثوليك والبروتستانت على الرغم من تضمنه العديد من البنود المهمة والتي تضمنت العلاقة بين الطرفين، وذلك لعدم الالتزام من قبل الطرفين الموقعين عليه، فضلا عن عدم استطاعة الامبراطور (فرديناند الثاني) فرض الكاثوليكية على الشعب الألماني كله، حتى اضطر لترك الحرية إلى كل حاكم في ولايته بأن يختار المذهب الذي يفضله، لذلك كان هذا الصلح عبارة عن هدنة أتاحت لكل طرف تحسين موقعه على حساب الطرف الآخر، فكانت أملاك الكنيسة الكاثوليكية مطمعا للبروتستانت كما أن الحكومات الكاثوليكية كانت تضطهد البروتستانت.

فضلا على أن ذلك الصلح لم ينصف أتباع المذهب الكالفاني في ألمانيا،والذي اعتنقه الكثير من الألمان وأصبح المذهب الرسمي لبعض الولايات الألمانية، مثل (براندبورغ و البلاتين)، إذ اقتصرت شروطه على البروتستانت متجاهلة الكلفانينن مما أدى إلى حقدهم على اللوثريين، وانقسم الفريقان البروتستانتيان على أنفسهم واختلفوا في تحديد مبادئ البروتستانتية وشعائرها في الوقت الذي انتعش فيه المذهب الكاثوليكي عن الإصلاح المضاد، وما قام به (اليسوعيين) مما ساعد على تثبيت دعائم الكاثوليكية في العديد من الدول مثل بولندا والأراضي المنخفضة

[15]منتدى الأخبار العام (منتديات فخامة العراق)، قسم العلوم السياسية، 2020/24. http///www.f-iraq.com

[16]زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، عمان، 2012، ص 166 165.

(هولندا فيما بعد) وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وقد أدى هذا الانتعاش الكاثوليكي إلى بعث الأمل في احتمال القضاء على البروتستانتية وعودة ألمانيا إلى أحضان الكنيسة الرومانية[17]. هذا فضلا عن ارتباط المشاكل الدينية بالعوامل السياسية، إذ كان إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة كاثوليكيا وبالتالي حاميا للكاثوليكية في الأراضي الألمانية، كما أن الأمراء الألمان قد اختاروا الكاثوليكية وكانوا يحسون من حقد الإمبراطور عليهم وعلى أراضيهم لذلك كانوا يكنون له الكره الشديد[18].

حرب الثلاثين عاما:

إن تدهور العلاقات بين الكاثوليك والبروتستانت أدى إلى تشكيل الاتجاه البروتستانتي في عام 1608م للدفاع عن مصالح البروتستانت، أما الكاثوليك فإنهم شكلوا بدورهم الحلف الكاثوليكي في عام 1609م الأمر الذي دفع بإسبانيا للانضمام إليه مدعية حمايتها للكاثوليك[19]، مما أثار حفيظة البروتستانت لاسيما في بوهيميا معقلهم الرئيسي، الأمر الذي أشعل حرب دينية استمرت ثلاثين عاما لم تتوقف إلا في عام 1648م بحسب صلح وستفاليا الذي أنهى تلك الحرب وذلك النزاع الديني المقيت[20].

وهكذا بدأت الحرب التي انقسمت أدوارها ومراحلها والتي تمثلت بالآتي:

1- الدور البوهيمي 1618م _____ 1623م.

2- الدور الدنماركي 1625م _____ 1629م.

3- الدور السويدي 1630م _____ 1935م.

4- الدور الفرنسي السويدي 1635م ___ 1648م.

---

[17] عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن 18، مصر، د ت، ص 155.

[18] جفري براون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة علي المرزوقي، بيروت 2006، ص 255 – 257.

[19] عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد باغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الرياض 1993، ص 115.

[20] عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث في عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، القاهرة 1999، ص 145.

1- الدور البوهيمي: (الحرب البوهيمية 1618 – 1625):

انطلقت شرارتها الأولى في بوهيميا وهي أحد معاقل (البروتستانت)، ففي سنة 1618 انتخب (فرديناند) أمير النمسا من أسرة (هابسيورك) إمبراطورا باسم (فرديناند الثاني) وكان في نفس الوقت ملكا للبوهيميين وكاثوليكيا، وقد أمر بهدم بعض الكنائس البروتستانتية فتظلم الناس وثار الشعب البروتستانتي في براغ وقاموا بإلقاء ثلاثة رجال حكوميين مبعوثين من قبل الامبراطور من نافذة قصر البلدية فكانت الحادثة شرارة الحرب الطاحنة، فسير عليهم الامبراطور قواته لقطع الثورة، واتجه البروتستانت إلى (فريدريك) حاكم ولاية البيلاتين وهو (كلفاني) فلبى دعوتهم وتزعم حركتهم وقبل التاج (البوهيمي)، أما الامبراطور فقد تلقى عونا ماليا من البابا واستخدم قوات اسبانية وقوات كاثوليكية من (بافاريا) واجتاح بوهيميا وانتصر في موقعة (الجبل الأبيض) قرب براغ بعد هروب (فريدريك) الملقب بملك الشتاء وهي مدة حكمه، وبطش فرديناند (الامبراطور) ونفى عددا من أمراء البروتستانت وحاول إرغام الناس على اعتناق الكاثوليكية مما أدى إلى هجرة الآلاف من الأسر البروتستانتية وتدفق اليسوعيين على البلاد، وأنشأوا المدارس وأخمدت أنفاس البروتستانت في النمسا عندما ثار أهلها انتصارا لبوهيميا مما أدى إلى انحلال الاتحاد البروتستانتي سنة 1621م، وانتقال زعامة البروتستانت إلى يد الملك الدنماركي وانتهى الدور الأول من حرب الثلاثين عاما[21].

2- الدور الدنماركي (الحرب الدنماركية 1625 – 1629):

تابعت الدنمارك وألمانيا الحرب البوهيمية بكل قلق واهتمام وكانن تملك الدنمارك ودوق إمارة هولتشين التابع للإمبراطورية الرومانية (كريستيان الرابع) أهداف سياسية إلى جانب تعصبه المذهبي، حيث كان يريد الاستيلاء على بعض الابراشيات الألمانية ليجعلها مملكة باسم ولده، ودخل الحرب معتمدا على تحالفه مع انجلترا وأمراء شمال ألمانيا وعلى ما قدمه له الوزير الأول الفرنسي (رشيليو) من وعود بالمساعدة، وكذلك بدأ الدور الدنماركي بتعيين الامبراطور على رأس جيشه أعظم قادة ألمانيا آنذاك (والتشتاين) القادر على جمع المرتزقة وكان قادرا على ذلك

[21] شرف صالح محمد السيد، أصول التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، الكويت، 2009، ص 136.

لكسب المعركة، فانتصر هذا القائد على (كريستيان الرابع) واحتل معظم الأراضي الدنماركية وأراد التوسع نحو السواحل لشغل الموانئ وفرض الضرائب لإعالة المرتزقة، فرفضت مدينة (سندرلاند) الإذعان وقاومت باستبسال، فحاصرها خمسة أشهر سنة 1628م، وكانت المساعدات تصلها من البحر عن طريق الأسطولين الدنماركي والسويدي فاضطر إلى رفع الحصار الذي كان بريا، فاقتنع الامبراطور (كريستيان) أنه لابد من الصلح ليبأس هذا الأخير من مساعدة (شارل الأول) ملك بريطانيا، أما الامبراطور فخشي تدخل ملك السويد في الحرب لصالح (البروتستانت) فعقد الطرفان صلح (لويك) سنة 1629م الذي ينص على تنازل كريستيان عن أسقفيات ألمانية أملاكه الوراثية وهي (هولشتاين) و (شولزويخ) و (حذلند).

وبعد الهزيمة وصلح (لويك) شعر البروتستانت بالضعف وحرض الكاثوليك الامبراطور (فرديناند) على إصدار مرسوم الإعادة، وهو الذي خول القوة للكنيسة الرومانية باسترجاع كل الأملاك التي انتزعت منها منذ معاهدة (أوجزبرغ) سنة 1555م، وقد ردع هذا المرسوم البروتستانت في كل أوروبا خاصة الحكام الذين يحسنون طباع الإمبراطور وآل هاسبورغ بمد سلطانهم لكل أوروبا، وأوحى الفرنسيون والسويديون من نوايا الامبراطور وكان (ريشيليو) المسيطر على الساحة الفرنسية آنذاك ولكنه مشغول بكسر شوكة الأشراف و(الهوجنت) في الداخل الفرنسي، ولهذا اكتفى بدعم (خوستاف أدولف) ملك السويد وحرض بعض الولايات الكاثوليكية الألمانية ضد الامبراطور مستغلا المخاوف التي راودته تجاه عزم الامبراطور على أن تكون السلطة الألمانية مركزة كلها في يده[22].

3- الحرب السويدية: (1630 – 1632):

كان (جوزيف أدولف) ملك السويد من ملوك قارة أوروبا الأفذاذ في القرن 17 وقد غامر بحربه ضد الامبراطور بسبب غيرته على الطائفة البروتستانتية والمقهورين، وبهدف حماية بحر البلطيق والسيطرة عليه حيث تمتد الممتلكات السويدية إلى ساحله الشرقي كما كان يعتقد أن انتصار الامبراطور في ألمانيا قد يدفعه إلى القيام بمغامرة حربية ضد دولة السويد البروتستانتية في شمال ألمانيا وانهزم فيها الجيش الامبراطوري بقيادة (واليتش) سنة 1632، وتوصل إلى اتفاق سري مع السويد فغضب منه الامبراطور وأرسل من قتله، ومن الامبراطورية (فرديناند) و

[22]شرف صالح محمد السيد، المرجع السابق.

هو ملك المجر قاد الجيش وقاتل السويديين وهزمهم في مدينة (نوردلنجين) ونتج عن الهزيمة خروج (سكسونيا) من الحرب وعقد صلحا منفردا مع الامبراطور في ماي سنة 1635 وحذت حذوها الولايات البروتستانتية الألمانية الأخرى وسحبت تأييدها من التدخل السويدي، ومقابل ذلك ألغى الامبراطور معظم بنود مرسوم الإعادة لتهدئة روع البروتستانت وتأمينهم على حياتهم الاقتصادية، ومنه تخلوا عن من جاء لمساعدتهم فقررت فرنسا تلبية طلب الوصي على عرش السويد بالتدخل وأصبح دورها في حرب الثلاثين عاما إيجابيا بعد أن ظل سلبيا لعدة سنوات[23].

4- الحرب الفرنسية السويدية 1635 – 1648:

قرر (ريتشيليو) إرسال جيش لمحاربة آل هاجسوغ وهكذا دخلت الحرب دورها الأخير والحاسم وتوحد البروتستانت والكاثوليك ضد الامبراطورية الرومانية، وحاربت كل من السويد وفرنسا على الأرض الألمانية وكان (ريتشيليو) يهدف إلى إضعاف سيطرة إسبانيا على الأراضي المنخفضة (هولندا) لأن وجود إسبانيا يعتبر تهديدا للعظمة الفرنسية، وفي سنة 1635م قرر (ريشيليو) مشاركة السويد في الحرب ودعم الثوار الهولنديين المجددين لحرب الاستقلال بعد انتهاء هدنة 12 عاما لحرب 1621م، فأصبحت الحرب في هذه الفترة صراعا على السيادة بين (آل بربون) و (آل هامستورغ) بفرعيهم الألماني والإسباني وتوالت هزائم الجيش الألماني، وفي هذه الأثناء مات الإمبراطور سنة 1637م وخلفه ابنه (فرديناند الثالث) في نفس السنة دخل في مفاوضات من أجل الصلح[24]، ولقد صارت الحرب في هذه المرحلة الرابعة دولية وذات أهداف ومرامي سياسية بعيدة، وكان الصراع فيها صراعا من أجل السيادة، فكانت الحرب الدينية غير ضرورية وكان بوسع الأطراف تجنبها، لو أن الكنيسة الكاثوليكية بدأت الإصلاح من الداخل والاستجابة لمبادئ (مارتن لوثر) الإصلاحية، ومنه كان يمكن لأوروبا النجاة من ويلات هذه الحرب المدمرة لولا غطرسة البابوية ورجال الدين والساسة آنذاك، إلا أن هذه الحرب وويلاتها كانت الدافع القوي بالنظر لتبعاتها في انعقاد صلح وستفاليا وانبثاق معاهدة وستفاليا سنة 1648م [25].

[23] شرف صالح محمد السيد، المرجع السابق.

[24] شرف صالح محمد السيد، المرجع السابق.

[25] محمد علي محمد عثمان، الحروب الدينية في أوروبا على مشارف العصر الحديث، مجلة المحور، ص128.

المبحث الثاني: أسباب الصلح والتحضيرات السابقة له.

المطلب الأول: أسباب وعوامل انعقاد معاهدة وستفاليا

من خلال ما تقدم يمكن القول أن ما مرت به الدول الأوروبية من صراع طاحن ونزاعات دامية وحروب مدمرة كان أخطرها وآخرها حرب الثلاثين عاما بتبعاتها وما خلقته هذه الصراعات بين الشعوب الأوروبية بأمدها الطويل وخسائرها المادية والمعنوية على مختلف أطرافها وإن كانت بدأت بطابعها الديني في بداية الأمر بين الكنيسة الكاثوليكية وحركات الإصلاح البروتستانتية حتى أفضت فيما بعد إلى صراع على الحكم والسلطة والنفوذ، وبطبيعة الحال كانت هناك العديد من العوامل والأسباب منها ما كان عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة، والتي كانت الدوافع في مجملها لعقد صلح وستفاليا سنة 1648م وبإبرام معاهدة السلام، وجعلت حدا لحروب الثلاثين عاما وأنهت معاناة القارة الأوروبية، إذ ساهمت تلك الدوافع والأسباب بشكل فعال في تكوين رغبة واستعداد لدى جميع الأطراف التي عانت من ويلات الحروب في القارة الأوروبية وجعلتها تسعى في البداية إلى جس نبض بعضها البعض، وصولا إلى إيفاد مبعوثين عنها للمشاركة في المفاوضات لإرساء السلام الذي أصبح منشودا من كل الأطياف في تلك القارة والتي عاشت مرحلة قبل صلح وستفاليا سماه البعض (الفترة المظلمة).

دوافع صلح وستفاليا:

وقد تمثلت معظم دوافع وعوامل وجل الأسباب التي كان لها الدور البارز في انعقاد هذه المعاهدة التاريخية والحاسمة في مسار القارة الأوروبية وكان أثرها بارزا على مختلف مراحل تكوين القانون الدولي العام، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدتها الولايات الألمانية كونها مسرحا لتلك الأحداث، إذ أدت حرب الثلاثين عاما إلى خسائر كبيرة في الأرواح والأموال فضلا عن ماحل بالمدن والقرى على حد سواء دمارا وخرابا.

2- التغير الديمغرافي الذي نتج والمتمخض عن الحرب التي أدت إلى هجرة الكثير من العوائل التي كانت متعايشة فيما بينها نتيجة الصراع الديني المقيت، والذي أجج الطائفية والمذهبية بين الدويلات الألمانية.

3- انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة كالطاعون وتفشي المجاعة بشكل ملفت للنظر في المدن والقرى الألمانية والذي ولد تذمرا كثيرا بين صفوف الأهالي الألمان[26].

4- وفاة الإمبراطور (فرديناند الثاني) ومجيء إبنه (فرديناند الثالث) الذي وجد خزينة الدولة خاوية ومفلسة، فضلا عن عدم تحقيق جيوشه لأي انتصار حاسم مما دفع به إلى التفكير في عقد الصلح.

5- الانتصارات الكبيرة التي بدأت تحققها الجيوش الفرنسية والسويدية ومن تحالف معها والتي بدأت تهدد العاصمة فيينا نفسها.

6- تعرض نظام (ريشيليو) في فرنسا إلى الكثير من المتاعب الداخلية الكثيرة نتيجة إطالة أمد الحرب.

7- القيام بالعديد من حركات التمرد في إسبانيا بسبب تلك الحرب وما كبدته لكل الأطراف المتنازعة من خسائر كبيرة وعلى كافة المستويات[27].

8- موقف ملكة السويد كريستينا والتي كانت ضد استمرار الحرب، والتي دعت في أكثر مناسبة إلى إنهاء الحرب وما رافقها من صراع ديني مقيت، هذا فضلا عن ما كانت تحمله من مشاعر وعواطف إنسانية كبيرة دفعتها إلى تبني فكرة عقد الصلح[28].

9- ظهور العديد من الآراء الداعية التي تبني أعرافا جديدة في التعامل مع الأحداث والحروب وتغليب فكرة التحاور والدبلوماسية السياسية، والتي أخذت بالظهور التدريجي في هذه الفترة وساعدت في نهاية الأمر إلى الدفع نحو تحقيق الصلح والسلام[29].

ومما تقدم نلاحظ أن هذه الأسباب والدوافع قد عجلت من السعي إلى عقد الصلح في أقرب وقت ممكن، ودفعت نحو تحقيقه وانعقاده بشكل سريع بعدما مرت به أطراف النزاع من مشاكل

[26] Andilwmarr ,atl,storyofmodernbritain,london, 2008, p09.

[27] محمد مطفر الأدهمي، تاريخ أوروبا الحديث، عصر النهضة، الثورة الفرنسية، ترجمة زينب عصمت راشد، أحمد عبد الرحيم، مصر 1970، ص 256.

[28] هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة زينب عصمت راشد، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر 1970، ص 256.

[29] Kathleennilan, modern europe.vol, united state, 1996, p 18.

كبيرة، وبالتالي فقد أدت تلك الأسباب والعوامل إلى جعل قضية عقد الصلح ضرورة حتمية فرضها الواقع والمكان والزمان، وساعد على توفير البيئة الملائمة تقبل فكرة الصلح وبالتالي الاتفاق على صيغته النهائية، والتي سوف تشارك فيها جميع الدول المتنازعة وكل من تحالف معها لتحل كل الأمور العالقة وبطريقة ترضي الجميع.

العوامل المساهمة في عقد صلح وستفاليا:

لقد جاء مؤتمر السلام بعد خراب أوروبا وتولد شعور لدى الناس بالتطلع للسلام وبعد إدراكهم أنه لا منتصر في الحروب، وهذا في أواخر ثلاثينيات القرن 16ملما أدرك الأمراء أخيرا أن القوة العسكرية لن تحقق الهدف الذي يسعون إليه.

وتفاقم النزاع الديني الذي بدأ في (بوهيميا) وتحول إلى صراع عالمي في سبيل السيادة، وفي السنوات الثلاثين انحرفت عن مسار الحرب إسبانيا، الدنمارك، السويد، فرنسا، وهولندا بدافع الطمع والسعي وراء السلطة، فقام حكام الكاثوليك والبروتستانت بالمشاورات طلبا للنفوذ السياسي والربح المادي، وقسمت حرب الأعوام الثلاثين إلى مراحل يسمى كل منها باسم الخصم الرئيسي للإمبراطور وبحسب عدة مراجع شملت هذه الحرب أربع مراحل هي: الحرب البوهيمية والبلاطية، حرب الدنمارك وساكتونيا السفلى، الحرب السويدية، والحرب الفرنسية السويدية، وقد جرى القتال في معظمه على أراضي الإمبراطورية كما اشتملت أسلحة ذلك الزمان على المسدسات والبنادق والمدافع كمدفع الهاون، وكانت السويد المصدر الرئيسي للأسلحة.

وبات الكاثوليك والبروتستانت متورطين في النزاع وفي ساحة المعركة وكان جنود أحد الطرفين يصيحون (ياقديسة مريم)، كما عامل المتحاربون أعدائهم العسكريين والمدنيين معاملة خشنة فتحول النزاع إلى حرب بربرية كما يدون ذلك كل من في تلك الحقبة، وسئم الجيل الألماني الجديد في سنة يسودها الحرب وسئم الناس من النزاع وباتوا يتوقون إلى السلام، لكن السلام لم يكن ليتحقق بسبب مصالح الحكام السياسيين المتضاربة، ومع الوقت فقدت الحرب طابعها الديني وطغى عليها الطابع السياسي، ومن المثير للسخرية أن الرجل الذي أحدث هذا التغيير هو مسؤول رفيع المستوى في الكنيسة الكاثوليكية هو الكاردينال رشيليو.

إن اللقب الرئيسي لأردمان جان دويليسي هو الكاردينال ريشيلويو وقد اشتغل منصب رئيس الوزراء بين العامين 1624 – 1626، أراد حينها أن يجعل من فرنسا القوة العظمى.

ففي مونيستر تلتقي فرنسا مع الإمبراطورية لمعالجة مشاكلهم في ظل وساطة البابا والبندقية وفي (أوسنابروك) تلتقي فرنسا والامبراطور مع السويد لإجراء المفاوضات في ظل وساطة ملك الدنمارك في ذلك الوقت، وكان هذا الفصل مظهرا ضروريا بسبب عدم قبول المندوبين السويديين الاجتماع تحت رئاسة ممثل البابا، ورفض ممثل البابا أن يجلس في قاعة المؤتمرات، وجاء التأخير نتيجة إجراءات الأمن وقواعد البروتوكول.

وافتتح مؤتمر وستفاليا بشكله في 04 ديسمبر 1644 وضم 135 عضوا منهم رجال لاهوت وفلاسفة وانقضت منذ ذلك اليوم ستة 06 أشهر في تجديد نظام الأسقفية في دخول المندوبين إلى لقاءات أو جلوسهم، وهنا كان السفير الفرنسي لا يدخل المفاوضات إلا بلقب (صاحب الفخامة)، وعند وصول السفير الإسباني أخذ يتجنب السفير الفرنسي ونأى عنه، لأن كلا منهما لا يعترف للآخر بالأحقية، وكان الاتصال بينهما عن طريق شخص ثالث كوسيط.

وتنازع السويديون فيما بينهم وأضاعوا الوقت كثيرا حتى صدرت إليهم أوامر من الملكة (كريستينا) بأن يصلحوا فيما بينهم ثم يتفقوا مع العدو، وفي الوقت الذي كان الرجال يزج بهم إلى الحرب ليلقوا حتفهم وعلى قدر ما كانت جيوش كل فريق منتصرة أو مقهورة، تلكأ المندوبون في المفاوضات أو عجلوا بها، واشتغل المحامون أيما شغل بخلق الصعوبات وابتداع حلول الوسط ووسائل التوفيق بحلول العقد أو زيادتها تعقيدا، وكان قادة فرنسا يسيرون بخطى واسعة، وهي التي أصرت على تمثيل كل من أمراء ألمانيا في المؤتمر على الرغم من أن أغلبهم كان قد عقد صلحا مع الإمبراطور منذ أمد طويل، فتم الاقتراح أن يتوقف كل الإجراءات حتى ترسل كل الملوك والأمراء ممثليهم عن الإمبراطورية رغبة في إضعاف مركز فرنسا، وعمدت إسبانيا في 08 جانفي 1648م إلى توقيع صلح منفرد مع المقاطعات المتحدة (هولندا) والتي كانت قد وعدت فرنسا بعدم توقيع صلح منفرد، لكن الهولنديين لم يكونوا ليضيعوا الفرصة التي أتيحت لهم ليكسبوا بجرة قلم ما قاتلوا من أجله طيلة ثمانين عاما وهو استغلالها، فكان جواب فرنسا على هذا أنها رفضت عقد الصلح مع إسبانيا واستمرت الحرب بين الدولتين حتى صلح 1659م.

وكان يمكن أن يفضي المؤتمر دون نتيجة لولا اجتياح (فورن) وهجوم السويد على براغ (يوليو 1648)، وهزيمة الاسبان في (لتر) في نفس السنة، فكانت لهاته الأحداث كلها وقعا في إقناع الإمبراطور بالتوقيع، وإجباره على تقديم بعض التنازلات في الداخل، ومع قرب توقيع معاهدة وستفاليا في 24 أكتوبر 1648 إلا أنه قد استمر سفك الدماء عدة أيام أخرى حتى وصلت الأنباء إلى جبهات القتال وتعالت الصيحات في الشوارع وهتفت الأناشيد.

ولابد من التسليم بأن المفاوضات واجهت بعضا من مشكلات التوفيق أكثر من أي مشكلات واجهها مؤتمر صلح قبل القرن العشرين، وأنها عملت على تسوية المطالب المتعارضة وبقدر ما سمحت الكراهية والغرور والكبرياء والقوة وسلطة الكنيسة، وأقرت أهم البنود التي أعادت تشكيل الخارطة الأوروبية من جديد إلا أنها تعتبر فصلا مهما وكبيرا من التاريخ، وكان وقعها مؤثرا في وجود قواعد قانونية جديدة في الساحة الدولية.

وبالفعل اتفق(فرديناند الثالث) الذي حكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة وملك فرنسا (لويس الثالث عشر) وملكة السويد (كريستينا) على وجوب عقد مؤتمر السلام يجتمع فيه كل الأطراف للتفاوض حول شروط إرساء هذا السلام، حيث تم اختيار موقعين لإجراء المحادثات وهما مدينتي (أوسنابروك ومونيستر) بمقاطعة وستفاليا الألمانية، وذلك لوقوعهما في منتصف الطريق بين العاصمتين السويدية والفرنسية، وفي سنة 1643م بدأ نحو 150 وفد يصلون المدينتين مصطحبين العديد من المستشارين فأصبح المبعوثون الكاثوليك في (مونيستر) والمندوبون البروتستانت في (أوسنابروك)، بحيث في البداية تم وضع قواعد للسلوك وتحديد الألقاب ومراتب المبعوثين ونظام الجلوس وإجراءات أخرى ثم ابتدأت المحادثات وقد توقفت من وقت لآخر ومرت من خلال وسطاء، وفي شهر ديسمبر لعام 1644م تم افتتاح مؤتمر السلام لإنهاء الحرب في نفس المدينتين فشارك فيه 195دولة بـ 180 مفوضا والآلاف من الدبلوماسيين عملوا على مدار أربع سنوات وكان على رأس المؤتمر البابا (ألكسندر السابع) وسفير البندقية، وقد تباطأ إبرام الصفقات بفعل النظام البريدي الذي كان يستغرق حوالي الشهر بين المدن، وبين المبعوثين ومدراءهم حوالي عشرة أيام فأكثر، فمثلا بين مونيستر وباريس استغرق ذلك أكثر من عشرون يوما وتم بعد الجهود المضنية وهذه السنوات حيث كانت الحرب محتدمة، والتوصل إلى اتفاق بين الأطراف حول شروط الصلح وتضمن معاهدة وستفاليا التي بدورها احتوت على أكثر

من وثيقة والتي وقع إحداها الامبراطور مع السويد وآخر مع فرنسا وبعد تحديد حفل توقيع الاتفاقية الرسمية في 24 أكتوبر 1948م، ومع انتشار الأخبار بدأت الاحتفالات تقام ودقت أجراس الكنائس وسمعت الأناشيد في الشوارع معلنة نهاية الحرب.

المطلب الثاني: التحضيرات السابقة لمعاهدة وستفاليا

القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية قبل صلح وستفاليا:

لم يظهر القانون الدولي بشكله الحديث في العصور الوسطى، كما أنه لم يشرع من قبل هيئة شرعية تصدره وإنما ظهر نتيجة الممارسات الدولية تبعا لما تقتضيه الأمور، وهذا ما يؤكد وجود العلاقات الدولية منذ القدم لكنها كانت مفتقرة لضوابط تنظيمها مما زاد حدة الصراعات بين الدول آنذاك في العالم عموما وفي أوروبا خاصة، حيث كانت السيطرة لمنطق القوة ولغة الحرب هي السائدة نتيجة لعدم وجود قواعد ملزمة تحكم العلاقات بين الدول فكان كل حاكم يسعى لبناء إمبراطوريته بممارسة سياسة التوسع على حساب الدول المجاورة، مما أجج هذه الصراعات بالإضافة إلى سيطرة الكنيسة على مختلف مناحي الحياة فكان لها السلطة العليا في البلاد وعقد الأحلاف وإعلان الحرب، كما أدى اعتزاز البابا بالسلطة الروحية إلى التدخل في شؤون الدول والملوك وسيطرة الروابط الدينية على العلاقات الدولية[30].

ومما يجدر الإشارة إليه وجود القليل من القواعد الغير الرسمية لحكم العلاقات الدولية والتي لم تكن ملزمة إلا أنها كانت تحدد الشكل الواجب أن تسير عليه الأمور بين الدول والمتعلقة بعقد التحالفات وانتهاء الحروب وتبادل الأسرى، وبالنظر إلى سيطرة منطق القوة كانت العلاقات تقتصر على المجال العسكري مما أثر سلبا على العلاقات الاقتصادية وهو ما يعرف بالسياسيات الدنيا، إلى أن جاءت الديانة الإسلامية بإرساء مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات مع غيرها من دول الديانة المسيحية (قانون دولي إسلامي)، ومبادئ مثل مبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ حسن الجوار كما أرست قواعد لتبادل الأسرى واحترام السفراء (قواعد التمثيل الدبلوماسي) والتي كان لها دور في تنظيم العلاقات الدولية[31].

دور الأطراف في التحضير لصلح وستفاليا:

كان الحكام ورجالهم الدبلوماسيون منذ سنة 1639م يجسون النبض ويتحسسون الرأي العام من اجل المبادرة إلى اتخاذ خطوة في اتجاه إحلال السلام في أوروبا ففي تلك الفترة وتحديدا سنة

[30] أحمد علي عميد متقاعد، دراسات وأبحاث، استراتيجيات الأمن الاجتماعي، مجلة الجيش، العدد 249.

[31] عادل عامر، خصائص القانون الدولي الاسلامي، مجلة دنيا الوصف، 2018.

1635 بادر البابا (أريان الثامن) إلى اقتراح عقد مؤتمر لبحث شروط المصالحة وأصبح المندوبون من أجل التفاوض في مدينة (كولون) في ألمانيا، إلا أن تلك المبادرة لم تسفر على أي نتائج وتكررت المحاولة ثانية في مدينة (هامبورج) الألمانية سنة 1641م، حيث صاغ ممثلو كل من فرنسا، السويد، والامبراطورية اتفاقية مبدئية وذلك لعقد مؤتمر مزدوج في مقاطعة وستفاليا الألمانية سنة 1642م، وفي مدينة (مونيستر) تم اللقاء بين ممثلي الدولة الفرنسية مع مبعوثي الامبراطورية وذلك من أجل معالجة المشاكل التي كانت عالقة وذلك في ظل وساطة البابا والبندقية.

أما في مدينة (أوسنابروك) وعلى بعد ثلاثين ميلا من المدينة السابقة الذكر تم أيضا لقاء بين مبعوثي الدولة الفرنسية وممثلي الامبراطورية ومبعوثي السويد، بهدف إجراء مفاوضات لإرساء السلام في المنطقة وقد تم هذا اللقاء بوساطة ملك الدنمارك آنذاك (كريستيان الرابع)، فكان هذا الفصل المطهَّر ضروريا بسبب عدم رغبة المندوبين السويديين البروتستانتيين في الاجتماع تحت رئاسة ممثل البابا، وكذا الرفض المتعنت لممثل البابا في أي مجلس إلى طاولة المفاوضات وعلى صعيد مستوى واحد مع ما كان يعتبرونهم (زنادقة) في نظره، وتم الاتفاق على حيادية المدينتين وجعلهما منطقتين منزوعتي السلاح وذلك طيلة الفترة التي جرت فيها المفاوضات[32].

وكانت قد جاءت مفاوضات السلام بين فرنسا و هامبورغ والتي قدمها الامبراطور الروماني المقدس وملك اسبانيا في (كولونيا) المدينة الألمانية لعام 1641م، مع هذا العدد الكبير من المشاركين في هذه المعاهدة من أجل السلام وتضارب الكثير من المصالح ، كان من الصعب التمييز بين أنماط التفاوض لتحديد أهداف المشاركين الرئيسيين، فقد أراد الامبراطور العمل على التسوية السلمية الكاملة والنهائية، بسبب ضعف موقفه من الأوضاع السائدة، ولأنه كان على استعداد لتقديم بعض التنازلات الدينية والاقليمية البعيدة المدى إذا لزم الأمر ذلك، فقد ألغى رغبة (مازارين) للسلام العالمي بعد انهيار المفاوضات مع إسبانيا، وفي عام 1646م قامت إسبانيا بالعمل على التوصل إلى اتفاق مع الهولنديين ومواصلة القتال بقدر ما كانت ألمانيا المعنية بالأمر، إلا أن فرنسا أرادت تدمير نفوذ الامبراطور من خلال تعزيز الاستقلالية للأمراء

[32] موسوعة ويكيبيديا، صلح وستفاليا.

الفرديين والاستعانة عن المؤسسات الأمبريالية القائمة آنذاك مع الاتحاد للحيادة مع فرنسا، ومع ذلك كانت هذه الخطط لا تحظى بالتبعية الكبيرة مع الأمراء الألمان، الذين كانوا يقدرون الامبراطورية الرومانية المقدسة المحدودة في هذه السلطة لهيمنة فرنسا والسويد[33].

فقد كانت المطالب الفرنسية هي من الأكثر، ومنها (الألزاس) بين أجزاء من (اللورين) وكانت تعتبر متواضعة جدا لأن رغبة فرنسا اتجهت نحو أساس الأراضي الإسبانية، واستعد السويديون لتقديم التنازلات بسبب حرص الملكة الاسبانية (كريستينا) ورغبتها في التوصل إلى التسوية السريعة، فيما كان الحلفاء السابقين من الفرنسيين لا يرغبون في مشاهدة قوة السويد.

وبعد اقتناع كل من الامبراطور (فرديناند الثالث) وملك فرنسا (لويس الثالث عشر) والملكة السويدية (كريستينا) بأنه لا منتصر في هذه الحروب وعلى وجوب عقد مؤتمر للسلام وضرورة التفاوض بشأنه وإرساء شروطه اختير موقعان لإجراء المحادثات وهما مدينتي (أوسنابروك) و(مونيستر) الألمانيتان بالنظر إلى موقعهما في منتصف الطريق بين عاصمتي فرنسا والسويد، وفي سنة 1643م بدأ نحو 150 وفد يتقاطرون على المدينتين، واصطحب الكثير منهم المستشارين واجتمع المبعوثون الكاثوليك في(مونيستر)والمندوبون البروتستانت في (أوسنابروك).

وبناء على ذلك قرر (مازارين ريشيليو) رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك والحاكم الفعلي لها بالنظر لصغر سن الملك (لويس الرابع عشر) بناء منطقة (برندبورغ) وجعل منها مركز ثقل لموازنة القوة السويدية، وفي فبراير من عام 1647م تم اقناع المبعوثين السويديين على الموافقة بشأن تقسيم منطقة (كروا) مع الناخب، كما طالب السويد بالتسامح الديني داخل الأراضي في (هاسبورغ) ومع (البوهيمين) مع العلم أن الفرنسيين غلبت عليهم الكثير من الرغبة في التعاطف مع البوهيميين البروتستانت، ولم تدعم السويد بشأن هذه المسألة واستبسلت في مقاومة الامبراطور بشأن هذا المطلب بقوة كبيرة[34].

ففي البداية وضعت قواعد السلوك بغية تحديد ألقاب ومراتب المبعوثين ونظام الجلوس للمفوضين والمندوبين وباقي الإجراءات الأخرى الخاصة بكيفية إجراء المفاوضات، ثم ابتدأت محادثات السلام وكانت الاقتراحات تمرر من وفد إلى آخر من خلال وسطاء، وبعد حوالي

[33]موقع المرسال، معاهدة وستفاليا.

[34]موقع المرسال، المرجع السابق.

خمس سنوات كانت خلالها الحرب محتدمة توصل الفرقاء إلى اتفاق حول شروط السلام، وقد تضمنت معاهدة وستفاليا أكثر من وثيقة واحدة، فثمة وثيقة وقعها الامبراطور (فرديناند الثالث) مع السويد وأخرى مع فرنسا، ومع انتشار أخبار المعاهدة بدأت الاحتفالات تقام فالحرب التي أشعلتها الاحتفالات تقام باحتفاء السلام[35].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد عقد الاجتماع المزدوج مبدئيا في 04 من كانون الأول عام 1644م، وكان قد ضم 135 عضوا من كل الأطراف بما فيهم رجال الدين وفي خضم ذلك وفي أثناء التحضيرات التي سبقت عقد المعاهدة ظهرت بعض المشاكل السطحية والتي عكست عدم الاحترام بين الدول المجتمعة من جهة، وعدم احترام إرادة الشعوب من جهة أخرى، فمثلا من أجل مشكلة بسيطة على وضع الجلوس ومن له أسبقية الدخول لقاعات المؤتمر، كانت تتقطع المفاوضات لعدة شهور وقد حدث أن رفض السفير الفرنسي الدخول مشترطا مخاطبته بلقب صاحب الفخامة فضلا عن تجنبه للسفير الاسباني ورفض كلاهما اللقاء بالآخر بسبب العداء الفرنسي الإسباني المتجذر، وقد تم التواصل بينهما فقط بواسطة شخص ثالث، كما رفضت إسبانيا الاعتراف بملك فرنسا وبلقب ملك البرتغال وأمير كولونيا[36].

وتنازع السويديون فيما بينهم وأدى جدالهم وعدم اتفاقهم إلى الاستمرار في المفاوضات والجلوس على خصومهم ومقاطعة المؤتمر، كل ذلك أفضى إلى إضاعة الكثير من الوقت فما كان من الملكة (كريستينا) إلا أن تدخلت لإنهاء ذلك الخلاف وأمرهم بتسوية خلافاتهم فيما بينهم ثم الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

فضلا عن ذلك يسجل أنه في أثناء انعقاد المؤتمر عمل بعض المحامون والممثلون القانونيون لبعض الدول المشاركة على محاولة عرقلة سير المفاوضات وابتداع أنصاف الحلول في كثير من الأوقات من خلال تلك الخلافات، وقد أصرت فرنسا على ممثلين عن كل الأمراء الألمان حتى أولئك الذين عقدوا صلحا سابق مع الامبراطور (فرناند الثاني) وهذا ما أدى إلى تأخر التوصل إلى اتفاق نهائي حيث تم حضور كل ممثلي الأمراء الألمان.

[35] نقطة تحول في تاريخ أوروبا، المرجع السابق.

[36] http://Kathleennila.op.cit.p 20.

مما أدى بإسبانيا لعقد صلح منفرد في كانون الثاني عام 1648م من أجل إضعاف موقف فرنسا، ولحقتها هولندا وهو ما انجر عنه تصعيد الخلاف مرة أخرى بين أطراف النزاع لاسيما الفرنسي الاسباني، وهذا تطلب تدخل البابا وملكة السويد بهدف تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع بالإضافة إلى حدوث العديد من الانتكاسات في صفوف الاسبان والفرنسيين، الأمر الذي أدى بالتعجيل للتحضيرات التي بدأت مسبقا بعد أن أصبح ذلك مطلبا لكل الأطراف المتنازعة بالنظر لحساسية الخلافات الدينية آنذاك فقد تعذر جمع كل الأطراف تحت سقف واحد، وهو ما تم الدعوة إليه منذ بدء التحضيرات للاجتماع والدعوة لعقد الصلح[37].

بعد أن أتت الحروب والصراعات الدامية في القارة الأوروبية على الأخضر واليابس وتم تدمير مناطق بأكملها وتركت جرداء من نهب الجيوش لها، و انتشار وتفشي الأمراض والمجاعات وهلاك العديد من البشر وبالخصوص سكان الولايات الألمانية وبأشكال مختلفة في باقي ووسط أوروبا، كما انخفض عدد سكانها إلى ما يقل عن 30٪ في المتوسط وفي أراضي (براديبورغ) بلغت الخسائر النصف، في حين أنه في بعض المناطق هلك ما يقدر بثلثي السكان وانخفض سكان ألمانيا من الذكور بمقدار النصف تقريبا، كما وقد انخفض سكان الأراضي التشيكية إلى الثلث، وقد دمر الجيش السويدي لوحده 2000 قلعة و 8000 قرية و 1500 مدينة في ألمانيا أي ثلث عدد مدنها، وجاء في موسوعة قصة الحضارة تحت عنوان (إعادة تنظيم ألمانيا 1715 – 1848) هبطت حرب الثلاثين عاما بعدد سكان ألمانيا من 20 مليونا إلى 13 عشر ونصف مليونا، بعد عام أفاقت التربة التي روتها دماء البشر ولكنها ظلت تنتظر مجيء الرجال لأن الحرب أفرزت وفرة النساء وندرة في الرجال، حتى عالج الأمراء والملوك هذه الأزمة بالعودة إلى تعدد الزوجات كما ورد في العهد القديم[38].

منه يتضح الدور الفعال الذي لعبته كل من الملكة (كريستينا) ملكة السويد والبابا لكنيسة روما وموفقه والظروف التي كانت محيطة وتوفيره بيئة لعقد الصلح وصياغة بنوده بشكل يرضي جميع الأطراف إلى حد ما، والملاحظ أنه بالرغم من محاولة نبذ الطائفية والمذهبية والخلاف بين المشاركين في المؤتمر على الأقل، إلا أن النزاع بقي مستمرا بين بعض الأعضاء ورجال

[37] .http://arm.wikipidia(صلح وستفاليا)

[38] وول ديورلت، قصة الحضارة، المجلد الثامن، الكتاب الثالث، الفصل الرابع عشر، ص 1106.

الدين ولم يجتمعوا في مكان واحد لعمق الخلاف بينهم، فاجتمع الكاثوليك في مكان والبروتستانت في مكان آخر، وإن كان في الأخير قد تم التوصل إلى عقد الصلح وإرساء السلام فإن ذلك لم يأت إلا بطريقة تدريجية وتطلب وقتا كافيا لتجاوز الخلاف وعقد معاهدة وستفاليا.

الفصل الثاني: مضامين معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء قواعد القانون الدولي.

يعد مؤتمر صلح وستفاليا بحق نقطة انطلاق وتحول في تاريخ القانون الدولي والعلاقات السياسية، وذلك لأن هذا المؤتمر بالنسبة الى أوروبا والغرب عموما بمثابة نقطة انطلاق في تنظيم علاقات الشؤون الدولية على أساس جديد وواضح.

فقد عنيت هذه المعاهدة بوضع حد للمفاهيم القديمة التي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئاسي أعلى منها فيما يختص بالشؤون الزمنية وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وتبعيتها في الشؤون الروحية للسلطة الدينية وهي المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية.

وتبقى التحولات الكبرى التي عرفها التاريخ الحديث للمجتمع الدولي والتي جرت من خلال إبرام معاهدات السلام لها الأثر البالغ على المستويين القانوني والسياسي فيما يخص الشؤون الدولية، فقد شهدت معاهدة السلام وستفاليا سنة 1648م وضعا وتحديدا لقواعد القانون الدولي الحديث والمبادئ والأسس التي تقوم على العلاقات ما بين الدول في عصر القانون الدولي التقليدي، من خلال بروز فكرة المجتمع الدولي أو الجماعة الدولية بشكل فعلي وواضح، كما شيد الإطار لرسم قواعد القانون الدولي القائم على أساس إقرار مبدا السيادة والاستقلال والمساواة بين كل الدول، وتوطيد علاقات التعاون الدائم من خلال التبادل الدبلوماسي والقنصلي، وضرورة اللجوء لاتفاق وتعاهد من خلال ابرام المعاهدات واعتبارها الأداة الرضائية الهامة التي تمكن من الوصول لحل دائم للمنازعات الدولية.

المبحث الأول:

مشتملات معاهدة وستفاليا.

المطلب الأول: وضع القواعد الحاكمة قبل مؤتمر فيينا.

أهمية صلح وستفاليا:

بعد أن تم التوقيع على معاهدة وستفاليا من قبل مندوبين وممثلين عن أطراف النزاع في أوروبا والتي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث ومبادئ القانون الدولي الكلاسيكي فقد عد مؤتمر وستفاليا 1648 للسلام بحقٍ نقطة تحولٍ في العلاقات الدولية فكان بالنسبة لأوروبا خاصة والغرب عموما بمثابة نقطة انطلاق في تنظيم العلاقات بين الدول على أساس جديد، ولقد عُنيت هذه المعاهدة بوضع حد للمفاهيم السياسية والقانونية القديمة والتي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئيسي أعلى منها يختص بالشؤون الزمنية وهو نظام الامبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وتبعها فيما يخص الشؤون الدينية للسلطة الدينية وهي السلطة المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية وإن كان معظم ما جاء في معاهدة وستفاليا يتعلق جله بتنظيم العلاقات الدولية[39].

وهي تعتبر معاهدة سلام ذات أهمية خاصة في التاريخ الأوروبي الحديث على اعتبار ماجاءت تتضمنه من تنظيم شؤون أوروبا إلى حد ما، وما راحت تتخذه من منحنى عالمي ودولي بالإضافة إلى إنهاءها للحروب والصراعات والحروب الدينية التي كانت دائرة بالمنطقة لمدة طويلة أبرزها حرب الثلاثين عاما، والتي أنهكت ألمانيا وأيضا أوروبا وأنهت عصر الإصلاح الديني.

وتكمن أهمية هذا الصلح من حيث المبادئ التي أرساها كونه أول اتفاقية دبلوماسية في العصر الحديث وكون هذا الصلح قد بُني على أساس سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الدولية وذلك باعتبار هذا الصلح وما تمحص عنه من اتفاق هو بداية لمفهوم الدولة الوطنية بصورته الحديثة، إذ تم بعد ذلك مباشرة عمليات التمثيل الدبلوماسي وتبادل السفراء بين الدول، فأضحت

[39] عدنان حسن مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، دار النسيم والشركة العالمية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1999، ص 16.

هذه الممارسة بمثابة ممارسة دولية بين الدول الأوروبية مما جعل من الدبلوماسية مهنة قائمة بذاتها[40].

وعلى إثر سنوات طوال من الحروب الدينية في أوروبا بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية، اجتمع كبار قادة القارة الأوروبية آنذاك في المقاطعة الألمانية وستفاليا في عام 1648 حيث أقروا جملة من المبادئ واتفقوا على أن تكون بمثابة قواعد تحكم العلاقات الدولية وأن يحول تطبيقها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد، بكل ما إنجر عن هذه الحروب على القارة الأوروبية من ويلات وصراعات دامية وأحقاد مستعرة[41].

وقد اشتملت معاهدة وستفاليا على ثلاثة جوانب رئيسية يمكن إجمالها في:

1- التسوية الدينية.

2- التسوية السياسية.

3- التعديلات السياسية في ألمانيا.

التسوية الدينية:

حفظت التسوية الدينية المسارات الدينية والحرية في ممارسة الشعائر الدينية والاعتراف بالكالفانية، كما تم الاعتراف بحق كل طرف بالاحتفاظ بما تحت يده من أملاك حازها منذ سنة 1624م، فضلا عن التزام بنود صلح (أوجنيورغ) وكان هذا مطلبا وأمرا ضروريا لأنه يستبيح ويسمح بإلغاء أي مذهب سوى الكاثوليكية في بوهيميا والنمسا بوصف الامبراطور صاحب السيادة المباشر عليهما، ومُنحت الولايات البروتستانتية حقوق سياسية كاملة وأصبح المجلس الامبراطوري مكونا بالتساوي من الكاثوليك والبروتستانت ولقد حُلت المشكلة الدينية، رغم أن الصلح كرس انقسام البلاد إلى شمال بروتستانتي وجنوب كاثوليكي[42].

[40]فهد العتيبي، صلح وستفاليا والتكوينات الأممية، مجلة الرياض، 07 أكتوبر 2019.

[41]صخري محمد، معاهدة وستفاليا ومبادئ العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015/07/03.

[42]ميلاد القريحي، تاريخ أوروبا الحديث 1453 – 1848، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، طبعة 1981، ص 142.

وقد كان الاعتراف بالبروتستانتية على المستويات السياسية في الإمبراطورية خاصة وأن المعاهدات أُدرجت ضمن الدستور الامبراطوري، ولقد ترسخت العلمانية السياسية بموجب معاهدة وستفاليا رسميا، وصار لزاما البحث عن رابطة توحيد أخرى تجمع الشعب المنقسم على ذاتهّ، ومنه فُسح المجال للقومية الألمانية لتثبيت وجودها ولم تعد الرابطة الدينية تجمع الأمة.

التسوية السياسية:

نجد ضمنها أن السويد حصلت على (تومبرانيا) الغربية وأراضي مدينة (برمن) بقيت مستقلة لكنها خسرت أراضيها المجاورة لصالح السويد وأسقفية مردن، وغدا مصب نهري (الأودر) و(الألب) تحت سيطرتها وهما إضافة إلى نهري (الراين والدانوب) والذين يعتبران من أهم أنهار الإمبراطورية، فيما حصلت فرنسا على (ستراسبورغ) وبالاعتراف بالسيادة على ثلاث أسقفيات هي (هيتز) و (نول) و (فردان) كانت قد استولت عليها عام 1552م.

واعترفت معاهدة وستفاليا باستقلال هولندا وسويسرا فكانت بذلك إنجاز مجمل ما تم من تسوية سياسية انبثقت على إثر توقيع معاهدة وستفاليا لعام 1648م.

التعديلات السياسية في ألمانيا:

تمثلت في حصول (بافاريا) على البلاتينيات العليا ووسعت مساحتها وبدأت تشق طريقها صوب زعامة البروتستانت بعدما صارت تضم (بوميريا) الشرقية ومعظم أراضي (ماجدورغ) وعدة أسقفيات متاخمة لحدودها فصارت تستحوذ زعامة الولايات الحدودية وأصبح أميرها أوسع الأمراء نفوذا بعد الامبراطور[43].

ولما كانت هذه هي في معظمها مشتملات صلح وستفاليا لسنة 1648م، وهذا جل ما تمحص عنه ومضمون ما تقرر فيها، ولم يكن بشيء مبتدع على أرض الواقع وإنما كانت جل نتائج هذا الصلح هي أمر واقع وقائم من قبل ذلك، فإنه أصبح بعد معاهدة وستفاليا يمثل اعترافا دوليا ولاسيما من قبل الخصوم وهي الدول الأطراف في هذا الصلح.

[43] ميلاد القريحي، المرجع السابق.

أهم بنود صلح وستفاليا:

بعد اجتماع الأطراف المتنازعة وتوقيعهم على الصلح وظهوره إلى حيز التطبيق أصبحت بنوده سارية المفعول وملزمة للأطراف الموقعة عليها، وبطبيعة الحال فإن القيام بأي عمل غير قانوني يكون له أثر ونتائج بغض النظر عن إيجابيتها أو سلبيتها ويمكن وبإيجاز حصر ما جاء في صلح وستفاليا 1648م في كون أن هذا الصلح هو أول اتفاق دبلوماسي في العصر الحديث والذي أرسى نظاما جديدا في أوروبا مبنيا على أساس سيادة الدولة، وأصبحت مقرراته جزءا من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة فيما بعد، كما وأنه أنهى حرب الثلاثين عاما التي كبَّدت العديد من الدول الأوروبية الكثير من الخسائر والأرواح والمعدات[44].

وقد كان ذلك الصلح نهاية أيضا لعصر الإصلاح الديني، فأصبح الوضع الديني واضحا وقد قضى على أمل المصلحين في تحطيم الكاثوليكية الرومانية التي تتبع كنيسة روما، وكذلك فشلت حركة الإصلاح الديني المضادة في إعادة الولاء المطلق للبابا والكنيسة، وبالتالي كان لابد من بقاء المذهبين (الكاثوليكي والبروتستانتي) والتعايش معا جنبا إلى جنب في أوروبا، وسيادة مبدأ التسامح الديني وسيادته في أوروبا بصورة عامة فيما بعد[45].

وُضعت معظم بنود الصلح بتأثير الكاردينال الفرنسي (مازاران) مما يعني ذلك حصول فرنسا على العديد من المكاسب والامتيازات، وتم إزالة الحواجز الجمركية أما الأعمال التجارية والاقتصادية التي وضعت أيام الحرب فضلا عن الاتفاق على حرية الملاحة بدرجة معينة في نهر الراين[46]، وانقسام الأراضي الألمانية إلى أكثر من ولاية وأصبح الأمير يدعي الاستقلال في ولايته وتم الاعتراف بسلطة الأمراء، مما أثر سلبا على عملية الوحدة الألمانية وتأخيرها لمدة طويلة[47]، جعل ذلك الصلح الإمبراطورية الرومانية المقدسة ضعيفة ومترهلة ولم تعد سوى اتحاد

[44] موسوعة ويكيبيديا.

[45] عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص 166.

[46] Justin mccarthy,op.cit,p234.

[47] عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، محاضرات في تاريخ أوروبا بين النهضة والثورة الفرنسية، مالطا، 1997، ص 21.

ضعيف ولم تعد هناك سلطة مركزية تستطيع سنَّ القوانين وتجنيد الجيوش وفرض الضرائب حتى أخذ يطلق عليها بأنها اللاامبراطورية واللارومانية واللامقدسة[48].

كانت الكنيسة هي الضحية الخفية والأكبر بعد توقيع ذلك الصلح إذ تراجعت مكانتها كثيرا لاسيما بعد تنازلها عن الكثير من أملاكها وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل عام 1624م، حتى أن البابا في بدء المفاوضات رفض توقيع الصلح مما أدى إلى تجاهله أيضا، فكانت تلك بداية تقليص دوره الذي أخذ ينحصر تدريجيا وساعد ذلك الصلح على توجيه الكثير من الأفراد والمجتمعات الأوروبية نحو العلم والتعلم ودراسة الفلسفة والمنطق، وإنهاء سيطرة اللاهوت على العقل الأوروبي والدعوة إلى تحكيمه في كثير من الأمور والقضايا[49].

ظهور التمثيل الدبلوماسي وتبادل السفراء والذي أصبح عرفا شائعا بين الدول الأوروبية بعد عقد ذلك الصلح وأصبحت تلك الدول تعامل بعضها البعض على أساس المساواة والسيادة وأصبحت الدبلوماسية مهنة بحد ذاتها فيما بعد.

كما أصبحت المعاهدات والأحلاف التجارية والتحالفات الدفاعية الأساسات التي تبنى عليها العلاقات بين الدول بعد أن كانت تبنى على أساس المصاهرة والزيجات بين العوائل المالكة إذ أصبحت تلك الظاهرة من تراث النظام العائلي والأسري الذي انتهى عهده[50].

ظهور القانون الدولي لاسيما بعدما تعرضت له المجتمعات والمدن من خراب ودمار وقتل وسلب ونهب، لذلك توجب إيجاد بعض القواعد والأسس لحماية الدول المحايدة، وأول من نادى بذلك هو المشرع القانوني الدولي (كروشيوس) الذي آلمته فوضى الحرب فكتب كتابه (شرائع السلم والحرب) والذي أصبح أساسا للقانون الدولي الحديث[51].

---

[48] R.BMowat.op.cit.p 168.

[49] http://ar.m.wikipedia.org

[50] محمد صالح، تاريخ أوروبا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية، 1500م – 1789م، بغداد، العراق، 1988، ص 287.

[51] علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارات الأوروبية الحديثة، العراق، بغداد، 1990، ص 102.

الدعوة إلى مبدأ التوازن الدولي والذي بدأ بالظهور بعد ذلك الصلح والذي يعني إفساح المجال لدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة بأن تتقوى إلى درجة تهدد مصالح الدول الأخرى، وذلك عن طريق تشكيل كتلة ثانية مضادة تستطيع إعادة التوازن الدولي[52].

العمل على ترسيخ مبدأ الإصلاح السياسي بعد انتهاء مرحلة الصراع الديني والطائفي والتوجه نحو الاهتمام بالشؤون السياسية لتنتقل أوروبا من مرحلة الصراع الديني إلى الصراع السياسي الذي صاحبه نشوء ونمو الملكيات المستبدة، والتي تصطدم فيما بعد بالآراء والأفكار الحرة عند قيام الثورة الفرنسية[53].

[52]محمد صالح، المرجع السابق، ص 303.

[53]علي حيدر سليمان، المرجع السابق، ص 102.

المطلب الثاني: مبادئ معاهدة وستفاليا 1648م.

وفي هذا المجال وبالنظر إلى التطور الذي حصل في إطار القانون خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر وما أنجز عنه من انقسام في أوساط أوروبا إلى فريقين، الأول كان ينادي بالبقاء تحت مظلة الكنيسة والاحتكام لسلطتها، والاتحاد الثاني كان ينادي بالاستقلال التام عن الكنيسة، وهو ما نتج عنه ظهور دول أصبحت تتمتع بالسيادة ولا تخضع لسلطة أعلى منها، وهذا ما ساهم في إرساء أسس القانون الدولي التقليدي أو الكلاسيكي بفضل معاهدة وستفاليا[54]، والتي تعد بحق أساس تنظيم العلاقات السياسية على أسس جديدة واضحة المعالم، فكانت المعاهدة وعلى إثر السنوات الطويلة وبعد حروب دامية في أوروبا بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية اجتمع كبار قادة القارة في وستفاليا 1648م، حيث أقروا جملة من المبادئ والتي من شأنها تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية وأن يحول تصنيفها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد، وبكل ما أنجز من هذه الحروب على القارة الأوروبية من ويلات وصراعات دامية.

وبعد عقد معاهدة وستفاليا نظام للعلاقات الدولية في العصر الحديث وما يوصف بأنه نظاما وستفاليا إذ أن العالم اتخذ شكلا مختلفا بعد عقد صلح وستفاليا ومهدا لولادة النظام الأوروبي الكلاسيكي أي أن النموذج الأولي للنظام الدولي الحالي[55].

حيث يعد صلح وستفاليا المنعقد عام 1648م من أهم الاتفاقيات الدولية في التاريخ الحديث إذ أدت هذه المعاهدة إلى إيقاف الحروب الدينية امتدت طوال ثلاثين عاما، وترجع محورية هذه الاتفاقية في التاريخ الحديث إلى نجاحها في إرساء الحاكمة بين الدول القومية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية، والتي تتمثل في:

[54] منتديات ستار تايمز، 2012/03/20، محاضرات في القانون الدولي العام. http :www.startimes.com

[55] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و20، دار الأمين للنشر والطباعة، القاهرة،2002، ص 34 – 35.

1- مبدأ الولاء القومي:

والذي قصد به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية (القوم) وليس للكنيسة، وأن تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة كعلاقته بربه، وعليه فيتعين الفصل بين الجانب العقائدي وأمور السياسة (العلمانية)، واعتبر مؤتمر وستفاليا من شأن هذا الفصل إذ من شأن هذا الفصل الحيلولة من دون الحروب الدينية مجددا.

2- مبدأ السيادة:

ويعني سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها، ورفض الامتثال لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها وعليه فإن الدولة سيدة قرارها، وهكذا تقوم العلاقات الدولية بين الدول على أساس التمسك بالسيادة وحرية كل دول في تحقيق مصالحها في ضوء قوتها.

3- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ويرتبط هذا المبدأ بسيادة الدولة وهو يعني أن كل دولة الحرية في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية تامة دونما تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب عام 1995م.

وهكذا أراد المؤتمرون في وستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقلالها من المبادئ الرئيسية الثلاثة وتقوم على علاقات بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شؤونها الداخلية، وتسعى بكل السبل لتحقيق مصالحها القومية[56].

تعتبر المبادئ الرئيسية السابق عرضها التي أقرتها معاهدة وستفاليا ولكن بجانب هاته المبادئ يوجد العديد من المبادئ الرئيسية والتي كان لها أثر بالغ في تطور القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية (القانون الدولي التقليدي) والتي تطورت فيما بعد على القانون الدولي العام بشكله الحالي وتتمثل هذه المبادئ في:

1- يعد هذا الصلح أول اتفاق دبلوماسي في العصر الحديث والذي أرسى نظاما جديدا في أوروبا مبنيا على سيادة الدول وأصبحت مقرراته جزءا من القوانين الدستورية للدول فيما بعد.

[56] محمد غازي رشيد، مدخل إلى العلاقات الدولية، جامعة أرتكلوما، قسم العلوم السياسية، ص 51، 50، 49.

2- ظهور التمثيل الدبلوماسي وتبادل السفراء والذي أصبح عرفا شائعا بين الدول الأوروبية بعد عقد ذلك الصلح، وأصبحت تلك الدول تعامل بعضها البعض على أساس المساواة والمصاهرة والزيجات بين العائلات المالكة.

3- الدعوة إلى مبدأ التوازن الدولي والذي بدأ بالظهور بعد ذلك الصلح والذي يعني عدم إفساح المجال لدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة بأن تتقوى لدرجة تهدد مصالح الدول الأخرى، وذلك عن طريق تكوين كتلة ثانية مضادة تستطيع إعادة التوازن الدولي.

وأخيرا نلاحظ أن نتائج الصلح كانت مهمة ومؤثرة على كافة المستويات حيث أوجدت المبادئ الأولى للقانون الدولي التقليدي والذي تحول فيما بعد إلى القانون الدولي العام الذي استند على العديد من المبادئ والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات الدولية بين الدول من أجل السيطرة على الأوضاع المتردية والحيلولة في العلاقات الدولية مستقبلا[57].

[57] رانيا مكرم، إرساء القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية المعاصرة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 19، 2017.

المبحث الثاني:

نتائج معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء القانون الدولي.

المطلب الأول: نتائج معاهدة وستفاليا.

النتائج المترتبة عن معاهدة وستفاليا:

وضع صلح وستفاليا حدا للحروب الدينية في أوروبا، ونهاية لعصر الإصلاح الديني واتخذت الصراعات من بعده صبغة سياسية قومية[58]ومن عوامل أهمية الصلح أنه شكل الأساس الذي قامت عليها العلاقات الدولية فيما بين الدول الأوروبية إلى قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م[59]

ويجادل أن صلح وستفاليا أفرز اعترافات إما بالسيادة الحصرية لكل دولة على أراضيها وشعبها والوكلاء الخارجيين لها والمسؤولين عن الأعمال الحربية لأولئك المواطنين والوكلاء.

الإمبراطورية الرومانية المقدسة:

كان على الامبراطور أن يقنع بالاعتراف بحقوقه الملكية في بوهيميا والمجر، من ثم اتخذت الامبراطورية شكلها على أن أنها حقيقة واقعة هيكل الامبراطورية المقدسة، لقد انهارت اقتصاديات الامبراطورية المعمرة من جهة بسبب تعداد السكان وتدهور الفعاليات الاقتصادية أثناء الحرب من جهة، ومن جهة أخرى بسبب مرور المنافذ البحرية النهرية الكبيرة في دول أجنبية مثل مصبات الأودر والألبإلى السويد، والراين والمقاطعات المتحدة.

لقد تركت الحرب آثارا عميقة بالغة السوء على الامبراطورية كمؤسسة سياسية، فسنوات الحرب المديدة وما رافقها من دمار على مختلف الأصعدة ونصوص المعاهدات قضت على جهود الامبراطورية مند أيام (شارلكان) في توحيد ألمانيا سياسيا في ظل حكم مركزي قوي، ولم يكن انفصال دول كانت حدودا للإمبراطورية(سويسرا وهولندا) أمرا شديد الاهمية لأنه كان واقعا منذ زمن طويل، ولكن الحرب ومعاهدة وستفاليا من بعدها عمقتا الاستقلال الذاتي للأمراء الألمان فأصبح ارتباطهم ببلاط فيينا صوريا، فقد صار لهم جيوش وحلفاء مع الدول الخارجية بل ضد

[58]ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص141.

[59]شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، الطبعة 2000 ص 58.

الامبراطورية ذاتها، وكان ثمة نحو مائتي إمارة وثلاث وستون دويلة يحكمها أساقفة أو رؤساء أديرة، وإحدى وخمسون مدينة حرة[60].

ولا شك أن الوهن الدي جرته الحرب والمعاهدات على الامبراطورية كان حافزا قويا لتلك الكيانات لأن تتخذ سياساتها الخاصة، ليس لداعي المنافسة وحسب بل لملء الفراغ الدي أوجده ضعف السلطة المركزية.

وبهذا المعنى أخرت معاهدة وستفاليا توحيد ألمانيا قرنين من الزمن وكان هذا في صالح فرنسا، ولكن سرعان ما ظهر طامحون جدد لملء الفراغ مثل حكام (بروسيا) و (براندبورغ) والذين بدءا من القرن التالي سعوا جاهدين لتحدي الامبراطور وتزعم ألمانيا.

فرنسا:

سمحت نتائج الصلح لاحقا للملك الفرنسي (لويس الرابع عشر) بالاستلاء على كونتية فرانش واللورين وتحقيق هدف ريشيلو (المتوفي سنة1942) في كسر شوكة آل هابسبورغ ومد حدود فرنسا وتمكين وحدتها ودفاعها، والابقاء على فوضى الإمارات في الإمبراطورية والصراع بين الأمراء والامبراطور والنزاع بين الشمال حيث يعم المذهب البروتستانتي والجنوب الكاثوليكي، مما يحمي فرنسا من خطر ألمانيا موحدة، احتلت أسرة الباربون مكان آل هاسبورغ بوصفها قوة عظمى مسيطرة على أوروبا الغربية وسرعان ماعلا شأن (لويس الرابع عشر) المولود سنة1638م وحكممن1643م إلى1715م حتى لقب بملك الشمس[61].

بروسيا:

للمفارقة التاريخية، فإن فرنسا دعمت أسرة (هنتزلرن)المالكة في بروسيا الناشئة للحصول على أكبر مكاسب من الصلح على قاعدة إقامة قوة أخرى موازنة ضد آل هابسبورغ، لقد خرجت بروسيا من الحروب والمعاهدات أقوى طرف في الإمبراطورية بعد الإمبراطور وتسلمت زعامة

[60] ويل ديورانت، المرجع السابق، ج33/ ص69.

[61]ويل ديورانت، المرجع السابق، ج30، ص 218.

البروتستانت من(ساكسونية) جارتها الجنوبية، لكن التاريخ سيخذل فرنسا عندما ستتحدى بروسيا ببراندبرغ بفرنسا في عهد (فرديريك الأكبر)الحاكم من 1740م إلى 1786م، وتهزمها على يد المستشار (بسمارك) ودلك خلال الحرب البروسية الفرنسية (1870 – 1871).

السويد:

أقر صلح وستفاليا بالسيطرة السويدية على (بوميرانيا الغربية)أو (بوميرانيا السويدية)شمال غربي بولونيا حاليا، وكانت خطوة هامة في سبيل اتمام سيطرتها على البلطيق وهو ما أكدتها باستيلائها لاحقا على (ليفونيا) و (استونيا) و (أنجريا) و (كاريليا) و (فنلندا)، وأضحت في عداد الدول العظمى لا باعتبارها سيدة البلطيق وحسب، ولكن لنفوذها الذي أرسته في معاهدة وستفاليا.

لكن استيلائها على (بورمانيا الغربية) أوجد توترا داخليا بصفتها دولة محتلة لأرض ألمانية يتكلم سكانها الألمانية، الأمر الذي لم يلق ترحيبا من جانب (برانبورغ) المهتمة بإيجاد منفذ لها إلى البحر، وشجعتها على غزو (بورمانيا الغربية) لاحقا في القرن الثامن عشر[62]ولأن السويد اتخذت منها ومن المناطق الألمانية الأخرى التي حازتها بموجب صلح وستفاليا.

سيطرة الكنيسة:

الضحية الخفية للحرب والمعاهدة كانت الكنيسة الكاثوليكية التي اضطرت الى التراجع بموجب هدا الصلح، فأجبرت على التخلي عن قرار إعادة أملاكها، وأن تعود للوضع الدي كانت عليه في عام1624م، وقد كان الامبراطور (فرديناند الثاني) أصدر (مرسوم الإعادة) والذي يقضي للكنيسة باستعادة جميع أراضيها والتي فقدتها بموجب صلح (أوجسبرج) 1555م،لكنه عاد عن أغلب بنوده بدءا من عام1635م ليداعب الولايات البروتستانتية لعقد الصلح معه، وقد كان قرارا متعصبا لصالح الكنيسة والدي أخافَ البروتستانت وأطال أمد الحرب، ثم توجب على الكنيسة أن تقر للأمراء مرة أخرى بأن يقروا عقيدة رعاياهم، وبالتالي الرجوع بعدما يقرب من مائة عام

[62]بيير رونوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز نقش، منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، بيروت لبنان، باريس فرنسا، الطبعة الثالثة، 1989، ص 29.

إلى مقررات (أوجسبورج)، فالصلح مكّن الكنيسة من إخراج البروتستانتية نهائيا من النمسا وبوهيميا موطن المصلح التشيكي الكبير (هس)، الذي أُحرق وإثنين من أتباعه بتهمة الهطرقة عام 1415م، وأدى ذلك إلى ثورة عارمة دفعت البابا إلى شن حملة صليبية أدت إلى عقم في الفكر التشيكي، لم يبرأ منها حتى القرن العشرين ولقد قُضِي على الحركة الاصلاحية في بعض المناطق ومثال ذلك أنه لم يكن محل نزاع أن تقيم بولندا المذهب الكاثوليكي تحت حكم السويد البروتستانتية بإضعاف ما كان عليه الأمر قبل من زخم، لكن الميزة نفسها توفرت للبروتستانت عبر إقرار الحرية الدينية، فالاعتراف باستقلال (سويسرا) أنقذ البروتستانتية فيها بالرغم من كونها تتاخم بجميع حدودها دولا كاثوليكية، النمسا ودويلات لومبارديا الإيطالية وفرنسا وبافاريا، ومنذ البدء عزً على ممثل البابا في(مونيستر) التوقيع على المعاهدة ورفضها، وفي العشرين من نوفمبر 1648م، أعلن البابا (أونست العاشر) حِبريته (1944م- 1655م) بنفسه (أنها غير ذات قوة شرعية ملزمة ملعونة وبغيضة، وليس لها أي أثر أو نتيجة على الماضي أو الحاضر أو المستقبل) وتجاهلت أوروبا الاحتجاج، ومند ذلك الوقت لم تعد البابونية قوة سياسية عظمى، وانحط شأن الدين في أوروبا والعامل الرئيسي كان حالة اليأس من الحروب وزرع الكراهية والتعامل على أساس الدين، ورغم كون معاهدة وستفاليا ثمرة جهود كاردينال كاثوليكي وهو (ريشيليو مازارين) فكانت بالنسبة للبروتستانت في مجملها نصرا للبروتستانتية التي أُنقذت في ألمانيا على الرغم من احتجاج بعض البروتستانت وخاصة أولئك الدين فقدوا مساكنهم في (بوهيميا) والنمسا، ولقد ضَعُفت في حوض الراين والجنوب لكنها قَوِيت في الشمال أكثر من ذي قبل واعترفت المعاهدة رسميا بكنيسة (كالفن) أو الكنيسة الإصلاحية (الكالفية) وبقيةِ خطوط التقسيم الديني التي أقرت عام 1648م، دونما تغيير جوهري حتى القرن العشرين حينما بدأ التغير في معدلات المواليد أي نسبة التزايد السكاني يوسع من رقعة (الكثلكة) بطريقة تدريجية سليمة[63].

نشوء الدولة الحديثة:

كانت البداية الحقيقية لمنظومة الدول الحديثة في أوروبا هي صلح وستفاليا، ولم تكن حروب الثلاثين عاما مجرد معاركٍ للمذهبين المتصارعين، وإنما صراعا دوليا بين الامبراطورية

[63]وول دورانت، المرجع السابق، الجزء 30، ص 218 و 218.

الرومانية المقدسة والدول القوية ذات السيادة مثل فرنسا التي سعت إلى ضمان حصولها على حدود استراتيجية ودفاعية، وقلّص صلح وستفاليا سلطة الامبراطورية ونفذها بصورة جدرية وقصرت سلطة سيادة آل هابسبورغ بصورة فعلية على دوقياتهم النمساوية والبوهيمية الموروثة ولم يعد مسموحا للإمبراطورية أن تحشد قوات أو تعلن الحرب أو تقيم الصلح أو ترفع الضرائب دون موافقة أعضاء منظومة الدول، وأصبحت الكيانات الثلاثمائة ونحوها التي كانت ألمانيا مقسمة إليها دولا حقيقية بالمعنى الحديث، أي أُعترف بها كدول مستقلة ذات سيادة، ومن ثَم أصبحت تملك حرية تشكيل التحالفات مع دول أخرى، ليس فقط من داخل الامبراطورية فحسب بل ومن خارجها أيضا، إضافة لذلك تأكد الأساس العلماني الجوهري لمنظومة الدول الجديدة تأكيدا قويا، عندما أُعلن مبدأ (دين الإقليم هو دين حاكمه) لأول مرة في (أجسبورج) عام 1555م وأكده صلح وستفاليا وامتد ليشمل (الكلفانيية) فضلا عن اللوثرية، ومنذ ذلك أصبحت الصراعات الكبرى بين الدول في أوروبا تدور حول السلطة والأرض، وليس سعيا إلى فرض السيطرة الدينية والدولة، والوحدة الأساسية في منظومة الدول العالمية الحديثة التي نعيش فيها هي مفهوم سياسي وقانوني مركب ذو أهمية حيوية في دراسة العلاقات الدولية، ووفقا للقانون الدولي تتمتع جميع الدول بشخصية قانونية وحتى أصغرها وأقلها قوة لابد من استيفائها بعض المعايير الأساسية المحددة كي تنال الاعتراف بعضويتها في منظومة الدول من جانب الدول الأخرى في المنظومة الدولية العالمية، الإقليم المحدد والسكان والحكومة المسيطرة والقادرة على إقامة علاقات دولية مع الدول الأخرى[64] وهذه أهم النتائج الغير مباشرة لصلح وستفاليا ومعاهدة السلام المنبثقة عنه عام1648م.

نتائج معاهدة وستفاليا على العلاقات الدولية:

وظلّت العلاقات الدولية بين دول أوروبا خلال الفترة ما بين انعقاد معاهدة وستفاليا ومؤتمر فيينا (1814 – 1815) تسير طبقا للقواعد التي أرساها صلح وستفاليا 1648م، والتي تمثلت في مجموعة من المبادئ كان لها بالغ الأثر في استقرار القارة الأوروبية قاطبة، حيث ظل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها يمثل أحد أبرز المبادئ التي تحكم دبلوماسية القارة والذي عُرف أيضا بمبدأ الشرعية، كما رسمت معاهدة وستفاليا نظاما سياسيا للقارة الأوروبية يقوم على

[64] بول ويليكنسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى تركي، القاهرة، مؤسسة هنداوي، سي أي سي، ص 21 22.

أساس التعايش بين دول أوروبا جميعا، وتأخذ بفكرة التوازن من خلال توزيع القوة حيث اتسم القانون الدولي التقليدي (مبادئ معاهدة وستفاليا) بسمات محددة عكست طبيعة العلاقات التي كانت تقوم بين أشخاصه، وهم أعضاء المجتمع الدولي في ذلك الوقت والتي يمكن إجمالها فيما يلي[65]:

1- التركيز على مبدأ سيادة الدول وتقديسه.

2- التمسك بمبدأ المساواة بين الدول.

3- الاحتفاظ بحق الدولة المطلق في شن الحروب وارتكاب أعمال العدوان باعتبار أن هذا الحق مظهر من مظاهر سيادتها المطلقة.

4- قلة عدد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وتقسيمه على أساس ديني[66].

وهكذا استمرت الأوضاع في أوروبا تسير على المبادئ وخلافها من المبادئ التي سبق ذكرها، حيث كانت تسعى جميع الدول جاهدة للحفاظ على الأوضاع في القارة الأوروبية كما أقرتها معاهدة وستفاليا، إذ تقف جميع الدول في وجه أية دولة تحاول أو تسعى لبناء إمبراطوريتها والتوسع على حساب الدول المجاورة مما يخل بمبدأ توازن القوى، ويوجد العديد من المحاولات أبرزها محاولة فرنسا توسيع ممتلكاتها على حساب الدول المجاورة مما يخل بمبدأ توازن القوى، ولذلك تحالفت الدول ضد فرنسا ودخلت معها في حرب طويلة انتهت بتوقيع معاهدة (أوترخت 1713) والتي أعيد بمقتضاها تنظيم أوروبا على أساس توازن القوى ولكن تطلعات فرنسا لم تتوقف عند هذه المحاولة بل كان لها العديد من المحاولات، وهكذا استمرت الأوضاع في أوروبا حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث شهدت القارة الأوروبية العديد من الأحداث التي سيكون لها الأثر فيما بعد في تغيير الأوضاع وصنع العلاقات بين الدول الأثر البليغ، وتتمثل أبرزها في الثورة الفرنسية 1798م، وبناء الإمبراطورية البابوية بتلك الثورة التي جاءت بمثابة مفاجأة للدول الأوروبية بل وللقارة جمعاء.

---

[65]. http : almerja.net/readi,g.php :74737

[66] ماهر ملندي، ماجد الحمودي، المرجع السابق.

المطلب الثاني: أثر معاهدة وستفاليا في إثراء قواعد القانون الدولي.

أثر معاهدة وستفاليا على العلاقات الدولية:

لقد عُد مؤتمر وستفاليا 1648م بحق نقطة تحول في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، وذلك لأن هذا المؤتمر بالنسبة إلى أوروبا والغرب عموما بمثابة نقطة الانطلاق في تنظيم العلاقات السياسية الدولية على أسس جديدة واضحة المعالم.

ولقد عُنيت في هذه المعاهدة وضع حد للمفاهيم القديمة التي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئيسي أعلى منها فيما يختص بالشؤون الزمنية وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتبعيتها في الشؤون الروحية لسلطة دينية وهي السلطة المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية، وأهم ما جاءت به معاهدة وستفاليا من مقررات تتعلق بتنظيم العلاقات الدولية وهو أنها:

1- تُعد فاتحة لما سُمي فيما بعد (دبلوماسية المؤتمرات) التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر، فصلح وستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع عُقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

2- أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية ونظمها الدينية فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات السياسية الدولية.

3- أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وهذا القرار أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والامتيازات الخاصة برجال السلك الدبلوماسي والتي لم تكن معروفة من قبل.

4- أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا باعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكيلا يختل توازن القوى بين الدول.

وهكذا فإن النظام الدولي الذي تأسس على قواعد معاهدة وستفاليا لم يقم على أساس العودة إلى الدول العالمية، بل جعل العلاقات الدولية محصورة في تلك العلاقات التي تنشأ بين الدول

القومية ذات السيادة بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي، وبعبارة أدق فإن الدول وحدها هي التي تشكل العناصر الفعالة الدولية وهي الأطراف الوحيدة التي تنشأ بينها العلاقات الدولية التي أصبحت بناء على ذلك مرادفة للعلاقات بين الدول، إن السلام الذي أقامته معاهدة وستفاليا على مبدأ توازن القوى لم يكن سلاما رومانيا فرضته الإمبراطورية الرومانية على الشعوب التابعة لها، ولم يكن سلاما مسيحيا فرضته الكنيسة على رعاياها من الملوك والأمراء، بل كان سلاما خططت له فرنسا بإقامة تحالف للقضاء على الإمبراطورية الرومانية مع الاحتفاظ دائما بالمساواة في القوة بين الدول العظمى، بحيث يمكن منع أي دولة من أن تصل إلى درجة من القوة تستطيع بموجبها أن تهدد استقلال دولة أو دول أخرى، وهذا بالتالي يؤدي إلى ضمان الاستقرار في العلاقات السياسية الدولية وإشاعة السلام بين الدول، وقد أصبح مفهوم التوازن الدولي بهذا المعنى يمثل الخطة الأساسية التي ظلت تسير بمقتضاها العلاقات السياسية الدولية حتى الحرب العالمية الأولى عندما حل محلها مفهوم الأمن الجماعي كأساس للمحافظة على أمن العالم واستقراره وسلامه.

أثر معاهدة وستفاليا على قواعد القانون الدولي:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص بعض النتائج والتي يمكن إيجازها في الآتي:

1- أنهى صلح وستفاليا مرحلة من الصراع الديني والطائفي والمذهبي في أوروبا، مع الدعوة إلى التعايش السلمي والتسامح الديني بين كل مكونات المجتمعات الأوروبية تقريبا.

2-وضعت حدا لحرب استمرت ثلاثين عاما، أنهكت الدول المتناحرة ودمرتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

3- كشف صلح وستفاليا عن زيف الادعاءات الدينية، ولاسيما للكثير من ملوك الدول الأوروبية، عند عدم سماعهم لآراء البابا وعدم الوقوف معه في الكثير من الأحيان، الأمر الذي دفع بالكثير إلى التوجه نحو العلم والاطلاع وتحكيم العقل والاجتهادات في شتى مجالات الحياة.

4- ركزت بنود معاهدة وستفاليا على احترام الشعب الألماني الذي عانى كثيرا من جراء حرب الثلاثين عاما كون أن الأراضي الألمانية كانت مسرحا لتلك الحروب، وعملت المعاهدة على تعويضه نتيجة لما فقده مما ساهم في نهاية الأمر في تكاتف الشعب الألماني وسعيه لتحقيق وحدته المنشودة.

5- أوجدت هذه المعاهدة سياسة جديدة في تنظيم العلاقات بين الدول التي كانت تعتمد على المصاهرة والزيجات بين العوائل المالكة في أوروبا، إذ أصبح مبدأ السيادة أساسا لتلك العلاقات.

6- أسهمت معاهدة وستفاليا في إظهار القانون الدولي الذي استند على العديد من المبادئ والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات الدولية فيما بين أشخاص القانون الدولي من أجل السيطرة على الأوضاع المتردية والحيلولة دون استخدام مبدأ القوة وحالات الضعف في تسوية الشؤون الدولية.

7- أكدت هذه المعاهدة على مبدأ التوازن الدولي وجعلت منه ضرورة واجبة التطبيق، من أجل عدم التسلط بين الدول أو التحالف ضد بعضها البعض، والتالي عمل المبدأ على عدم إفساح المجال والحيلولة دون استخدام سياسة العنف والقوة في التعامل الدولي.

8- بالإضافة إلى ما نتج عن صلح وستفاليا والمعاهدة المتمحصة عنه في إيضاح قضية الدين والتدين الحقيقي، إذ كانت القضية سطحية ومبنية على الخرافات والأكاذيب التي كانت تروج من قبل بعض رجال الدين في تعاملهم مع أفراد المجتمع لاسيما البسطاء منهم، إذ تبع صلح وستفاليا العمل على تحريك الفكر وتحكيم العقل وتشجيع مبدأ المجادلة والنقاش للتوصل لغاية التوفيق بين مصالح الدول ذاتها والنهوض بالمجتمع الدولي إلى مصاف الرقي المنشود ومنه التركيز على الناحية الفكرية من أجل بناء دول تضطلع بصيانة كافة الحقوق.

الخاتمـــة:

وأخيرا لا بد من القول أن معاهدة وستفاليا كانت نهاية للعصر الذي أطلق عليه في التاريخ عصر الإصلاح الديني، فقد أصبح الوضع الديني واضحا إذ قضى على أمل المصلحين في تحطيم الكاثوليكية الرومانية التي تتبع روما وكذلك فشلت حركة الثورة الإصلاحية المضادة في إعادة الولاء المطلق للبابا وكنيسة روما، ومن ثمة كان لابد من التعايش بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي جنبا إلى جنب في أوروبا وساد فيها مبدأ التسامح الديني الذي فرضته الدول التقدمية على رعاياها وقد استقر الحال في أوروبا على هذا الوضع إلى أن حاولت فرنسا توسيع ممتلكاتها على حساب الدول المجاورة لها دون مراعاة لمبدأ التوازن الذي أقر في مؤتمر وستفاليا، ولذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت معها في حرب طويلة انتهت بتوقيع معاهدة أوترخيت عام 1713م، والتي أعيد بمقتضاها تنظيم أوروبا على أساس فكرة توازن القوى، وقد كانت معاهدة أوترخيت بداية جديدة لعهد جديد فقد انتهت سلسلة من الحروب التي حاولت منها فرنسا السيطرة على أوروبا وزال ذلك الخطر إلى زمن طويل ولم تجني منها فرنسا إلا تعيين فيليب الخامس حفيد لويس ملكا على اسبانيا، وتخلى الفرنسيون على مساعيهم في غزو بلجيكا وخرجت بريطانيا من دولة عظمى أصبحت بعد الاستيلاء على قاعدة جبل طارق أعظم قوة في البحر الأبيض المتوسط ثم تلى ذلك وقوع أحداث دولية ذات شأن منها تعاظم قوة روسيا وظهورها على المسرح الدولي ومنها إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م، وكذلك الثورة الفرنسية عام 1789م والتي جاءت بمبادئها.

قائمة المصادر والمراجع

- بول ويليكسون، العلاقلات الدولية.

– بيير رونوفان، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية.

– جفري براون، تاريخ أوروبا الحديث.

– رانيا مكرم، إرساء القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية المعاصرة.

– زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر.

– شرف صالح محمد السيد، أصول التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر.

– شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة.

– صخري محمد، معاهدة وستفاليا ومبادئ العلاقات الدولية.

– عادل عامر، خصائص القانون الدولي الإسلامي.

– عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن 18.

– عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، محاضرات في تاريخ أوروبا بين النهضة والثورة الفرنسية.

– عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث في عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

– عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد باغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر.

– عدنان حسن مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة.

– عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة.

- عدي محسن غافل، صلح وستفاليا وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوروبا.

- عصام عبد المنعم البدري – عبد الله أحمد السيد، معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء قواعد القانون الدولي.

- علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارات الأوروبية الحديثة.

- فهد العتيبي، صلح وستفاليا والتكوينات الأممية.

- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و20.

- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و20.

- محمد بوسلطان، فعاليات المعاهدات الدولية وإنهاء إجراءات من النزاعات الدولية المتعلقة بذلك.

- محمد صالح، تاريخ أوروبا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية.

- محمد علي محمد عثمان، الحروب الدينية في أوروبا على مشارف العصر الحديث.

-محمد غازي رشيد، مدخل إلى العلاقات الدولية.

- محمد مجدي مرجان، آثار المعاهدات بالنسبة للدول الغير أطراف.

- محمد مطفر الأدهمي، تاريخ أوروبا الحديث.

- معجم المعاني الجامع.

- منتدى الأخبار العام (منتديات فخامة العراق).

- ميلاد القريحي، تاريخ أوروبا الحديث 1453 – 1848.

- هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية.

- وول دورانت، قصة الحضارة.

فهرس المحتويات

المقدمة..... 01

الخطة..... 05

الفصل الأول: الأطر العامة لانعقاد معاهدة وستفاليا..... 06

تمهيد..... 07

المبحث الأول: مفهوم معاهدة وستفاليا والظروف الممهدة لانعقادها..... 09

المطلب الأول: مفهوم معاهدة وستفاليا (المعنى اللغوي والاصطلاحي والموقع)..... 10

المعنى اللغوي والاصطلاحي للمعاهدة..... 10

المعنى اللغوي والاصطلاحي لوستفاليا..... 10

الموقع..... 12

المطلب الثاني: الظروف الممهدة لانعقاد الصلح..... 14

الأوضاع في أوروبا قبل صلح وستفاليا..... 14

حرب الثلاثين عاما..... 16

المبحث الثاني: أسباب الصلح والتحضيرات السابقة له..... 20

المطلب الأول: أسباب انعقاد معاهدة وستفاليا..... 21

دوافع صلح وستفاليا.....21

العوامل المساهمة في عقد صلح وستفاليا..... 23

المطلب الثاني: التحضيرات السابقة له..... 27

القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية قبل صلح وستفاليا..... 27

دور الأطراف في التحضير لصلح وستفاليا..... 27

الفصل الثاني: مضامين معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء قواعد القانون الدولي..... 33

المبحث الأول: مشتملات معاهدة وستفاليا..... 35

المطلب الأول: وضع القواعد الحاكمة قبل مؤتمر فيينا..... 36

أهمية صلح وستفاليا..... 36

أهم بنود صلح وستفاليا.....39

المطلب الثاني: مبادئ معاهدة وستفاليا..... .42

مبدا الولاء القومي..... 42

مبدأ السيادة..... 43

مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول..... 43

المبحث الثاني: نتائج معاهدة وستفاليا وأثرها في إثراء قواعد القانون الدولي..... 45

المطلب الأول: نتائج معاهدة وستفاليا..... 46

النتائج المترتبة عن معاهدة وستفاليا..... 46

نتائج معاهدة وستفاليا على العلاقات الدولية..... 51

المطلب الثاني: أثر معاهدة وستفاليا في إثراء قواعد القانون الدولي.....53

أثر معاهدة وستفاليا على العلاقات الدولية..... 53

أثر معاهدة وستفاليا على قواعد القانون الدولي..... 54

الخاتمة..... 56